جامعة آل البيت

كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاديات المال والأعمال

دور قطاع التأمين في الإقتصاد الأردني

(2019-1990)

The Role of the Insurance Sector in the Jordanian Economy

(1990-2019)

إعداد

يزن خالد نوار

(1720507017)

إشراف

الدكتور زياد أبو ليلى

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص إقتصاديات المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الأول 2021/2020

التفويض

أنـا الطالـب **يـزن خالـد أكـرم نـوار** أفـوض جامعـة آل البيـت بتزويـد نسـخ مـن رسـالتي، أو المؤسسـات أو الهيئـات أو الأشـخاص عنـد طلـبهم حسـب التعليمـات النافذة في الجامعة.

التوقيع .....

التاريخ: / / /

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: يزن خالد نوار **الرقم الجامعي: 1720507017**

تخصص: اقتصاديات المال وأعمال **الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية**

أعلن بأن أتقيد بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه حيث قمت شخصيا بإعداد رسالتي /أطروحتي بعنوان

دور قطاع التأمين في الإقتصاد الأردني (1990 – 2019)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أُعلن بأن رسالتي / أطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج من بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع:.....

التاريخ: / / /

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

دور قطاع التأمين في الإقتصاد الأردني

(2019-1990)

The Role of the Insurance Sector in the Jordanian Economy

(1990-2019)

وأجيزت بتاريخ 2021/01/09م

إعداد الطالب

يزن خالد نوار

إشراف

الدكتور زياد أبو ليلى

أعضاء لجنة المناقشة		**التوقيع**
الدكتور زياد محمد أبو ليلى	مشرفاً ورئيساً	.....
الأستاذ الدكتور تركي الفواز	عضواً	.....
الدكتور ابراهيم الطاهات	عضواً خارجياً	.....

الإهداء

إلى الروح التي علمتني معنى الكفاح والمثابرة، وغرست في نفسي أسمى معاني الجد والاجتهاد وطلب العلم، إلى أبي الحبيب أهدي إليك ثمرة جهدي، رحمك الله يا مهجة فؤادي.

إلى القلب النابض والحنان المتدفق، إلى رمز الحب والتضحية، إلى من كانت دعواتها الصادقة مفتاحاً لنجاحاتي، إلى أمي الغالية، أهدي إليك ثمار غراسك الطيب.

إلى وطني ومسكني، إلى رفيقة دربي، ونور حياتي، إلى زوجتي العزيزة، أهدي إليك نجاحي وتميزي.

إلى بذرة الفؤاد وقرة العين وفلذة الكبد، ابني عمر.

إلى من أهواهم، إلى من عاشوا معي حلو الحياة ومرها إلى من يشتد بهم أزري ويقوى بهم ساعدي، إلى أخوتي.

إلى من جمعني بهم ميدان العمل في الاتحاد الأردني لشركات التأمين، إلى زملائي الأعزاء.

إلى منبر العلم الذي أفخر به إلى جامعتي ، جامعة آل البيت.

أهدي إليكم جميعاً هذا الجهد المتواضع، سائلاً الله العلي القدير أن ينفع به، إنه سميع مجيب الدعاء.

الباحث:

يزن خالد نوار

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً ملئ السموات والارض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه.

أتقدم بخالص الشكر والإمتنان الى معلمي وأستاذي وقدوتي ومشرفي الدكتور زياد أبو ليلى الذي لن تفيه أي كلمات حقه. فلولا مثابرته ودعمه المستمر ما تم هذا العمل.

كما أوجه الشكر أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة ممثلة بكل من الدكتور تركي الفواز من جامعة آل البيت قسم اقتصاديات المال والأعمال والدكتور ابراهيم الطاهات من جامعة جرش الأهلية لقبول مناقشة الرسالة.

كما أقدم شكري وإمتناني إلى جميع أعضاء هيئة التدريس في قسم اقتصاديات المال والأعمال.

الباحث:

يزن خالد نوار

قائمة المحتويات

	الصفحة
التفويض	أ
إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الإهداء	د
شكر وتقدير	ه
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ي
قائمة الأشكال	ك
قائمة الملاحق	ل
الملخص باللغة العربية	م
الملخص باللغة الإنجليزية	ن
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1-1 تمهيد	1
2-1 مشكلة الدراسة	2
3-1 اهداف الدراسة	2
4-1 أسئلة الدراسة	2
5-1 أهمية الدراسة	3
6-1 فرضيات الدراسة	3
7-1 منهجية الدراسة	3
1-7-1 نموذج الدراسة	4
2-7-1 متغيرات الدراسة	4
الفصل الثاني: الإطار النظري والدرسات السابقة	
1-2 تمهيد	6

	الصفحة
2-2 مفهوم التأمين	6
3-2 نشأة وتطور التأمين	8
4-2 المكونات الرئيسية لعقد العملية التأمينية	9
5-2 أنواع التأمين	10
6-2 الخطر	13
1-6-2 مفهوم الخطر	13
2-6-2 أنواع المخاطر التي تواجه الإنسان	13
3-6-2 أنواع المخاطر التي تواجه شركات التأمين	14
7-2 دور التأمين في الاقتصاد	15
8-2 الدراسات السابقة	18
1-8-2 الدراسات العربية	18
2-8-2 الدراسات الأجنبية	21
9-2 ما يميز هذه الدراسة	23
الفصل الثالث: التأمين في الأردن	
1-3 تمهيد	24
2-3 صناعة التأمين في الأردن	24
3-3 الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الأردني	26
4-3 أنواع التأمين في الأردن	28
1-4-3 التأمينات العامة	28
2-4-3 التأمين على الحياة	30
5-3 حجم اقساط التأمين في السوق الأردني خلال فترة الدراسة	31
1-5-3 اقساط التأمينات العامة	31
2-5-3 اقساط التأمين على الحياة	33
6-3 آثر قطاع التأمين على الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة	34
1-6-3 التعويضات	34

	الصفحة
3-6-2 استثمارات قطاع التأمين	35
3-7 قطاع التأمين والمتغيرات الاقتصادية الأردنية	36
3-7-1 التأمين وميزان المدفوعات	36
3-7-2 التأمين والناتج المحلي الإجمالي	37
الفصل الرابع: المنهجية والتحليل القياسي	
4-1 تمهيد	40
4-2 التعريفات الإجرائية	40
4-3 مصادر البيانات	42
4-4 النموذج القياسي	42
4-5 التحليل الوصفي	43
4-6 الاختبارات الأولية	46
4-6-1 اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية	46
4-7-2 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني	48
4-7-3 اختبار التكامل المشترك	49
4-7 تقدير المعادلة في المدى الطويل	50
4-8 تقدير المعادلة في المدى القصير	53
4-9 الاختبارات التشخيصية	54
4-4-9 اختبار كوزم للإستقرارية	54
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
5-1 النتائج	57
5-2 التوصيات	58
المراجع والملاحق	
المراجع العربية	59
المراجع الأجنبية	63

	الصفحة
الملاحق	66

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	إجمالي أقساط التأمينات العامة في الأردن	32
2	إجمالي أقساط التأمين على الحياة في الأردن	33
3	إجمالي تعويضات شركات التأمين المدفوعة	34
4	إجمالي استثمارات قطاع التأمين في الأردن	35
5	نتائج أعمال فروع التأمين خارج الأردن	37
6	إيرادات الحكومة الأردنية من قطاع التأمين	39
7	نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	43
8	نتائج معامل الارتباط بيرسون	45
9	نتائج اختبار ديكي_ فولر الموسع	47
10	نتائج اختبار فيليبس بيرون	48
11	نتائج تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني	49
12	نتائج اختبار الحدود	50
13	نتائج تقدير المعادلة في المدى الطويل	51
14	نتائج تقدير المعادلة في المدى القصير	53
15	نتائج الاختبارات التشخيصية	54

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الأردني	26
2	مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي	38
3	نتائج اختبار كوزوم للإستقرارية CUSUM Test	55
4	نتائج اختبار كوزوم للإستقرارية CUSUM of Squares Test	56

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المساهمة النسبية لقطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي	66
2	البيانات المستخدمة في التحليل القياسي	67

دور قطاع التأمين في الاقتصاد الأردني

إعداد

يزن خالد نوار

الدكتور زياد أبو ليلى

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور قطاع التأمين في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990-2019)، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL وذلك بالاعتماد على نتائج إختبار ديكي فولر الموسع ADF لإستقرار البيانات و الذي أشار إلى استقرار جميع المتغيرات عند المستوى وبعضها عند الفرق الأول.

وبعد إجراء الاختبارات اللازمة توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من اقساط التأمينات العامة واقساط التأمين على الحياة واستثمارات شركات التأمين والتضخم، على الناتج المحلي الإجمالي ووجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعدد الشركات التأمين على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما أوضحت النتائج بأن المتغيرات المستقلة مُجتمعة تُفسر (93%) من التغير في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بناءً على قيمة $\bar{R}^2$.

بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بضرورة العمل على زيادة كفاءة قطاع التأمين وتعزيز دوره في تشجيع الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية والعمل على نشر الثقافة التأمينية مما ينعكس إيجاباً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الأردن، أقساط التأمين، إستثمارات التأمين، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضخم.

The Role of the Insurance Sector in the Jordanian Economy

By

Yazan Khaled Nawar

Supervision

Dr. Ziad Abu Laila

ABSTRACT

This study aimed to clarify the role of the insurance sector in the Jordanian economy during the period (1990-2019). Using the autoregressive distributed lage model ARDL and that is based on the results of the augmented dicky-fuller. The stationary results indicated that some variables are stationary at level and another of it at first difference.

The main finding of this study are: there is a positive and statistically significant effect for general insurance, life insurance, investment premiums of the negative and statistically significant impact on GDP. And there is and inflation companies of insurance the results independent there is also showed that. Insurance companies on GDP the results also showed that the independent variables based on the about value (%93) varibles explain of $\overline{R}^2$.

Based on the previous results, the study recommends that the necessity of encouraging increase the efficiency of the insurance sector through enhancing its role in working on spreading the insurance investments in various economic sectors and culture, which will positively affect social and economic life.

Key words: Jordan, Insurance premiums, Insurance investments, Real GDP, Inflation.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

يعد قطاع التأمين من أهم القطاعات المالية في العالم؛ لما له من ضرورة اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت، وذلك بإعتباره مظلة أمان لتغطية الخسائر الناتجة عن المخاطر والحوادث التي قد تقع على الأفراد والمؤسسات في المجتمع، وتتعدد أعمال التأمين تبعاً لأنواع الحوادث والأخطار المتوقع حدوثها كأعمال التأمينات على الحياة وأعمال التأمينات العامة والتي يتفرع منها تأمين المركبات والتأمين الطبي، والتأمين البحري والنقل، وتأمين الإئتمان والكفالات وغيرها من أنواع التأمينات الأخرى التي تختلف بحسب الأخطار المختلفة.

ومن جهة أخرى فان قطاع التأمين يلعب دوراً بالغ الأهمية في عجلة التنمية الإقتصادية في الدول وذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر دور التأمين واضحاً كونه يعد أهم الأوعية الإدخارية من خلال جمع الأقساط التأمينية وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الإقتصادية والأهم من ذلك كله، يعمل التأمين كوسيلة لتكوين رؤوس الأموال من خلال الإحتياطات المتوفرة لدى شركات التأمين وتوظيف هذه الأموال في أوجه الإستثمارات المختلفة في الحياة الإقتصادية وتشكل شركات التأمين أهمية كبيرة في النشاط الإقتصادي لأنها من المؤسسات المالية الكبيرة التي تسعى إلى تحقيق الرفاه الإجتماعي والإقتصادي.

ولقد تقدمت العديد من الدول في مجال صناعة التأمين ووفرت له بيئة العمل المناسبة، كما اتجهت العديد من شركات التأمين الكبرى إلى تعزيز مكانتها في السوق وذلك من خلال رفع رأس المال وتقديم الخدمات التأمينية.

وتعتبر الأردن من دول العالم الثالث ذات الاقتصاد المحدود، ففي العقود الماضية شهد السوق الأردني تطوراً سريعاً في قطاع التأمين من حيث تزايد عدد الشركات ومقدمي الخدمات التأمينية.

2-1 مشكلة الدراسة

تشير الإحصاءات المتاحة عن قطاع التأمين الأردني إلى ضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وضعف مساعدته للقطاعات الاخرى في تحقيق معدلات نمو مرغوبة بسبب وجود عدد من التحديات التي أثرت على هذا القطاع، لذلك جاءت هذه الدراسة تبحث في مساهمة هذا القطاع الهام في الاقتصاد الأردني ودوره في تحفيز الإنتاج في القطاعات الاخرى.

3-1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى ما يلي :

- تقديم عرض نظري لأهمية قطاع التأمين ومتغيراته ومؤشراته في الاقتصاد الأردني.
- دراسة دور قطاع التأمين في الإقتصاد الأردني ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- الوصول إلى مقترحات من شأنها تطوير قطاع التأمين وتعزيز مساهمته في الإقتصاد الأردني.

4-1 أسئلة الدراسة

وبذلك قد تسهم هذه الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي التحديات التي تواجه قطاع التأمين في الأردن؟
- ما هي الوسائل التي تسهم في تعزيز دور قطاع التأمين في الأردن؟

5-1 أهمية الدارسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في جانبين رئيسيين:

الجانب الأول: أهمية قطاع التأمين في الإقتصاد والذي يرتبط بمجموعة من المتغيرات المالية والاقتصادية مثل الأقساط والإحتياطات المجمعة لدى شركات التأمين، واستثمارها في العديد من المشاريع التي لها أثر واضح في الإقتصاد، و مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ودوره في عميلة التنمية الإقتصادية.

أمّا الجانب الثاني: يتمثل بمحاولة تقديم توصيات تخدم صناع القرار في تعزيز دور قطاع التأمين في الاقتصاد وزيادة ترابطه مع القطاعات الاخرى.

6-1 فرضيات الدراسة

يمكن صياغة اهداف الدراسة بالفرضية الصفرية الآتية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقطاع التأمين على الاقتصاد الأردني.

7-1 منهجية الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضية ستعمد الدراسة إلى استخدام الأسلوب الوصفي القائم على عرض النظريات والنماذج الخاصة بقطاع التأمين بالإضافة إلى عرض المؤشرات الخاصة بقطاع التأمين خلال فترة الدراسة(1990_2019)، كما تقوم الدراسة بتوظيف الأسلوب القياسي المناسب لبيانات الدراسة من أجل اختبار الفرضيات والتوصل إلى نتائج تساعد في تقديم بعض التوصيات إلى صناع القرار.

1-7-1 نموذج الدراسة

بهدف اختبار فرضيات الدراسة تم صياغة النموذج القياسي الآتي لقياس أثر التأمين على النمو الاقتصادي الأردني.

$$GDP= \beta0+ \beta1NIC+ \beta2PLI+ \beta3NLP+ \beta4TII+ \beta5INF+ \mu$$

حيث أن:

- GDP: الناتج المحلي الإجمالي
- NIC: عدد شركات التأمين
- PLI: اقساط التأمين على الحياة
- NLP: اقساط التأمينات العامة
- TII: إجمالي استثمارات التأمين
- INF: التضخم
- β1, β2, β3, β4, β5 معاملات المتغيرات المستقلة
- μ: المتغير العشوائي / حد الخطاء

اعتمد النموذج الناتج المحلي الإجماليا لحقيقي كمتغير تابع، وعدد شركات التأمين، وأقساط التأمين على الحياة، وأقساط التأمينات العامة، وإجمالي استثمارات التأمين، والتضخم كمتغيرات مستقلة(Oke,2012).

2-7-1 متغيرات الدراسة

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: هو إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة معينة (الأشوح، 2018).

شركات التأمين: هي مؤسسات مالية تقوم بإبرام عقد يتعهد بموجبه المؤمن بأن يعوض الخسائر التي يتعرض لها المؤمن له، مقابل مبلغ نقدي يدفعه المؤمن له يسمى قِسط التأمين (سليمة، 2014).

اقساط التأمين على الحياة: هي الاقساط التي تحصل عليها شركات التأمين عندما يتقدم شخص ما إلى الشركة لإبرام عقد التأمين على الحياة لمدة معينة، بموجبه تلتزم الشركة بدفع المبلغ له مع فوائده بعد إتمام المدة، أو دفع المال لورثته إن مات حتى وإن لم يدفع قسطاً واحداً (جمعة،2014).

اقساط التأمينات العامة: هي الاقساط التي تتجمع لدى شركات التأمين من خلال تأمين الممتلكات أو المسؤولية المدنية نحو الغير، إذ أن تأمين الممتلكات يغطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشأة في ممتلكاتهم، ومنها تأمين الحريق والسرقة والسطو والنقل بأنواعه(زيدان،2013).

استثمارات التأمين: هي توظيف للأموال لفترة زمنية محددة للحصول على تدفقات نقدية في المستقبل، تعويضاًعن القيمة الحالية للأموال ومخاطرة التضخم وتقلب تلك التدفقات(التميمي، 2004).

التضخم: الإرتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع بعض المنتجات، ويؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، أي بمعنى أخر التآكل النقدي(العامري، 2009).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 تمهيد

يُحضى قطاع التأمين بدور مهم في الحياة الإقتصادية والإجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، لما له من ضرورة اجتماعية في حماية المجتمع من المخاطر المتوقع حدوثها في المستقبل والشعور بالطمأنينة لدى الأفراد والمؤسسات من خلال ما تقدمه شركات التأمين من تغطيات تأمينية لمواجهة الأخطار وتفادي الخسائر، ومن الناحية الاقتصادية يعمل قطاع التأمين على حفظ الثروات وتعبئة المدخرات وزيادة الاستثمار والحد من التضخم والبطالة مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويتناول الجزء الآتي من الدراسة لمحة عن الإطار النظري لقطاع التأمين في الاقتصاد ابتداءاً بمفهوم التأمين ونشأته وتطوره، والمكونات الرئيسية لعقد التأمين وأنواع التأمين كما تناول هذا الجزء مفهوم الخطر وأنواع المخاطر التي يتعرض لها الانسان وأنواع المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، واخيراً دور قطاع التأمين في الإقتصاد.

2-2 مفهوم التأمين

كان وما زال الإنسان عرضة للعديد من المخاطر التي يترتب عليها العديد من الخسائر المادية والمعنوية، وتختلف هذه المخاطر من حيث طبيعتها ونوعيتها وحجم الخسائر المترتبة عليها، تبعاً لتطور الحياة البشرية وظهور وسائل المدنية الحديثة وتقدمها المستمر، فالفرد منذ اللحظة التي يولد فيها يتعرض لخطر الوفاة المبكرة وخطر المرض مثلا، وعندما يتقدم في العمر فإنه يتعرض لخطر الحوادث الشخصية والعجز الكلي أوالجزئي والشيخوخة والبطالة والوفاة، كذلك يتعرض للعديد من المخاطر التي تهدد ممتلكاته مثل خطر الحريق والسرقة والتلف والهلاك والتصادم وخيانة الأمانة والإختلاسات، فالقانون يلزم الفرد بتعويض الغير عن الأضرار التي يتسبب فيها نتيجة خطأ ارتكبه أو نتيجة لإهماله، ويترتب على وقوع هذه الأخطار خسارة مادية أو معنوية تصيب الفرد نفسه أو تصيب الآخرين (أبو بكر والسيفو، 2008).

لذلك لابد من وجود قطاع يعمل على تجميع الأخطار وتوزيع الخسائر المادية التي تنتج من الأخطار بالتالي التأمين كنظام تعاوني يعمل على تخفيف عبء الخسائر المادية التي تلحق ببعض الأفراد من خلال توزيعها على المشتركين جميعهم ويتم تنظيم هذا التعاون من خلال التأمين.

والذي يمكن تعريفه بما يلي:

عرف القانون المدني الأردني وفقاً للمادة 920 بأنه عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أيِّ عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل مبلغ محدد أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له إلى المؤمن(القانون المدني الأردني، 1976).

والتأمين في اللغة من أمن أمناً وأمنه وأماناً، وهو ضد الخوف، فهو يعني سكون القلب واطمئنانه وثقته، وأمنّه على الشيء تأميناً جعله في ضمانه (جعفر، 2006).

وعرفته لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية بأنه تجميع للخسائر العرضية، عن طريق تحويل هذه الأخطار إلى المؤمنين الذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر أو توفير مزايا مالية أخرى في حالة وقوعها، أو تقديم خدمات متعلقة بالخطر (ريجدا، 2006).

والتأمين كمؤسسة تجارية يعرف بأنه خطة لتجميع مجموعة من الناس لتحويل المخاطر التي تقع من الأفراد ليتحملها الجميع، كما أن التأمين بهذا المفهوم يعتبر جزءا هاماً من عالم المال حيث يقوم التأمين كأساس للائتمان ووسيلة للادخار والاستثمار وهو إلى جانب كل ذلك يشتمل على الاف الهيئات التي تقوم عليه وتضم ملايين العاملين فيها ومن ثم فإنه أصبح جزءا رئيسيا من مشاريع الاقتصاد الحر(العطير، 2006).

كما أشار بدوي (2009) إلى المفهوم العام للتأمين بأنه توفير الأمان وطمأنينة النفس وزوال الخوف من خطر محتمل حدوثه، والتخفيف من نتائجه وآثاره والخسائر التي قد تنجم عن تحقق الخطر المؤمن ضده.

يرى الباحث إن التأمين هو عبارة عن عقداً يتكون من طرفين المؤمن الذي يقوم بتقديم الخدمات التأمينية التي من شأنها تغطية المخاطر الناتجة عن الأخطار، حيث يقوم الطرف الثاني وهو المؤمن له بالإلتزام بدفع الأقساط التأمينية.

3-2 نشأة وتطور التأمين

بدأت الإنطلاقة الأولى للتأمين من حضارة الرافدين في العصر البابلي حيث تضمن قانون حمورابي الذي صدر سنة2050 قبل الميلاد، اتفاق بين التجار فإذا ما فقدت سفينة واحدة من سفنهم فإنه سيتم بناء سفينة أخرى كبديل عن السفينة المفقودة، ولكن إذا كان سبب الفقدان هو إبحار السفينة لمسافات لم يتم الذهاب إليها مسبقاً أو بفعل وقوع خطأ معين فليس له الحق بالمطالبة بسفينة جديدة، في حين نظم الفنيقيين هذا الاتفاق بصورة أكثروضوحاً من قانون حمورابي. حيث يلتزم المؤمن أي صاحب السفينة بتحمل كافة مخاطر الرحلة البحرية مقابل دفع مبلغ محدد من المال، أما في حالة هلاك السفينة فإن المؤمن له يفقد قيمة المبلغ الذي تم دفعه للمؤمن بينما في حالة وصولها لشط الأمان فإن المؤمن له يسترد قيمة المبلغ مع فائدة عالية تضاف إلى المبلغ.

ويحتفظ بأقدم وثيقة للتأمين في متحف جنوب إيطاليا والتي تحمل تاريخ 22 إبريل لعام 1329م، بالإضافة لوجود آثار لعقد تأمين تم إبرامه عام 1374 م، ويعد أول عقد تم تنفيذه بهدف ضمان حمولة سفينة سانتا كلارا التي كانت وجهتها جزيرة مايوركا الإسبانية(سليمة، 2014).

وفي القرن السابع عشر اشار المُشرع الفرنسي إلى ضرورة التأمين على الأخطار التجارية الناتجة عن تصدير السلع المنتجة عبر البحار والمحيطات وتلتها كل من انجلترا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا، وتم انشاء أول شركة للتأمين في انجلترا سنة 1720 م، والتي كانت تختص في مجال التأمين البحري بعدها انتشرت عدة شركات في الدول الأوروبية (عادل، 1992).

كما ظهر التأمين البري أثر حادثة الحريق التي وقعت في لندن عام 1666م والتي أدت بحريق 13000 منزل وحوالي 100 كنيسة، وتطور نشاط التأمين بعد ذلك خصوصاً

مـع بدايـة الثـورة الصـناعية وانتشـار الآلات فـي القـرن التاسـع عشـر، فظهـر التـأمين علـى المسـؤولية والتـأمين علـى حـوادث المـرور والتـأمين علـى الحيـاة. واكتملـت الصـور المختلفـة للتـأمين فـي القـرن العشـرين مـع تطـور التكنولوجيـا المختلفـة، فظهـر التـأمين علـى النقـل البحري والجوي والتأمين على الزواج والأولاد (أقاسم، 2001).

وفـي الـوطن العربـي تعـود صـناعة التـأمين إلـى القـرن التاسـع عشـر عنـدما انشـأت شـركات التـأمين الأجنبيـة فـروع لهـا فـي الـدول العربيـة لتقـديم الخـدمات التأمينيـة إلـى أفـراد جالياتهـا وحمايـة ممتلكـاتهم وأمـوالهم. وفـي أوائـل القـرن التاسـع عشـر بـدأت الـدول العربيـة بالاهتمـام فـي صـناعة التـأمين، فـتم تأسـيس أول شـركة تـأمين عربيـة فـي مصـر عـام 1900 مـيلادي وهـي شـركة التـأمين الأهليـة المصـرية التـي كانـت البدايـة فـي ظهـور العديـد مـن شـركات التـأمين فـي الـدول العربيـة، ومنهـا شـركة التـأمين التعـاوني فـي تـونس عـام 1912 وشـركة التـأمين العربيـة فـي لبنـان عـام 1994، وشـركة التـأمين الملكـي المغربـي فـي المغـرب 1949، وشـركة التـأمين الوطنيـة فـي العـراق عـام1950. ومـع تطـور قطـاع التـأمين فـي الـدول العربيـة دعـت الحاجـة إلـى وجـود مظلـة تأمينيـة هـدفها دعـم الصـناعة التأمينيـة وتطوريهـا وتنميتهـا، حيـث تأسـس عـام 1964 الاتحـاد العـام العربـي للتـأمين (سـيد، 2015).

4-2 المكونات الرئيسية لعقد العملية التأمينية

تتكـون العمليـة التأمينيـة مـن مجموعـة مـن العناصـر الأساسـية والتـي تتمثـل فـي عقـد التـأمين والـذي يعتبـر عنصـر الأسـاس و كمـا تشـمل العمليـة التأمينيـة علـى عناصـر اخـرى مثـل المـؤمن و المـؤمن لـه و قسـط التـأمين واخيـراً مبلـغ التـأمين، كمـا اشـار إليهـا الهانسـي وحمودة(2001):

أولاً: عقد التأمين

هـو عقـد قـانوني اتفـاقي محـدد بفتـرة زمنيـة بـين المـؤمن والمـؤمن لـه، حيـث يقـوم الطـرف الأول بتعـويض الطـرف الثـاني عـن الخسـارة الناتجـة عـن وقـوع الخطـر، وبالمقابـل يلتـزم الطـرف الثـاني بـدفع مبلـغ محـدد مـن المـال أو مجموعـة مـن المبـالغ بشـكل منـتظم تسـمى الأقساط التأمينية.

ثانياً: المؤمن

هـو الطـرف الأول فـي العمليـة التأمينيـة والـذي يلتـزم بموجـب القـانون بـدفع التعويضـات اللازمـة للمـؤمن لـه نتيجـة الخسـائر الماديـة المحققـة، مقابـل حصـوله علـى الأقسـاط ويمثـل هذا الطرف شركات التأمين.

ثالثاً: المؤمن له

هـو الطـرف الثـاني فـي عمليـة التـأمين وهـو مالـك الشـيء المـراد التـأمين عليـه ويكـون هـذا الشـخص ملتـزم بموجـب عقـد التـأمين بـدفع الأقسـاط، وبالمقابـل يسـتحق التعـويض عنـد وقـوع الخطر.

رابعاً: قسط التأمين

يُحـدَّد قسـط التـأمين مـن خـلال درجـة الخطـر وابعـاده، ويتمثـل هـذا القسـط بمبلـغ مـالي يلتـزم المـؤمن لـه بدفعـة إلـى المـؤمن مقابـل حصـوله علـى التغطيـة التأمينيـة المتفـق عليهـا فـي العقـد والذي يعتبر ساري المفعول بعد دفع القسط الأول.

خامساً: مبلغ التأمين

ويمثـل هـذا العنصـر جانـب التعويضـات التـي يلتـزم بـدفعها المـؤمن إلـى المـؤمن لـه بـدون زيـادة أو نقصـان، فـي حـالات الخسـارة الفعليـة عنـد وقـوع الخطـر، وذلـك مقابـل الأقسـاط المقررة في عقد التأمين.

5-2 أنواع التأمين

تعـددت أنـواع التـأمين تبعـاً لتنـوع حاجـات الإنسـان للوقايـة مـن الأخطـار المختلفـة، ممـا أدى إلـى ظهـور أنـواع متعـددة للتـأمين بحيـث يكـون مـن الصـعب اسـتيعابها والإلمـام بهـا جميعـاً ومـن هنـا ظهـرت محـاولات تقسـيم تلـك الأنـواع وتوزيعهـا فـي فئـات معينـة تبعـاً لأغـراض معينة والتي يمكن تلخيصها بما يلي :

1- انـواع التـأمين بنـاءً علـى الغـرض مـن التـأمين: ويمكـن تقسـيم التـأمين بنـاءً علـى الغـرض من التأمين إلى:

أ- التـأمين الخـاص(الاختيـاري، والتجـاري): يشـمل التـأمين الخـاص أنـواع التـأمين جميعهـا التـي يكـون بموجبهـا للشـخص الحريـة فـي أن يختـار بـين أن يـؤمن أو لا يـؤمن مـن دون أي إلـزام مـن أي جهـة، كالتـأمين البحـري وتأمينـات الحيـاة، وتأمينـات الحـوادث وغيرهـا. وبموجـب هـذا النـوع مـن التـأمين فـإن العلاقـة بـين المـؤمن لـه وشـركات التـأمين علاقـة تعاقدية قائمة بموجب عقد التأمين.

ب- التـأمين الاجتمـاعي: وهـو التـأمين الـذي تمارسـه منظمـات ليسـت ربحيـة مثـل التقاعـد والضـمان الاجتمـاعي، فالعلاقـة بموجـب هـذا النـوع مـن التـأمين (مـا بـين المـؤمن والمـؤمن لـه) علاقـة قانونيـة؛ أي أن القـانون هـو الـذي فـرض هـذا النـوع مـن التـأمين مثـل التـأمين الإلزامي على السيارات في الأردن (سلام وآخرون، 2007).

2- انـواع التـأمين بنـاءً علـى الشـيء موضـوع التـأمين ويقسـم إلـى ثلاثـة أنـواع كمـا عرضـها زيدان (2013).

أ- تأمينـات الأشـخاص: فـي هـذا النـوع مـن التأمينـات يكـون الخطـر المـؤمن ضـده يتعلـق بشـخص المـؤمن لـه، إذ يقـوم المـؤمن لـه بتـأمين نفسـه مـن الأخطـار التـي تهـدد حياتـه أو سـلامة جسـمه أو صـحته أو قدرتـه علـى العمـل ويشـمل هـذا النـوع: التـأمين علـى الحيـاة، والتأمين ضد المرض والبطالة والتأمين ضد الحوادث الشخصية.

ب- تأمينـات الممتلكـات: ويمثـل هـذا النـوع مـن التـأمين الأخطـار التـي قـد تصـيب ممتلكـات الأشـخاص المـؤمن عليهـا، كالتـأمين ضـد الحريـق والتـأمين البحـري والتـأمين ضـد السـرقة و تأمين المحاصيل الزراعية ضد الظواهر الطبيعية.

ج- تأمينـات المسـؤولية المدنيـة: هـذا النـوع مـن التـأمين يكـون الخطـر المـؤمن ضـده مـن أخطـار المسـؤولية التـي تترتـب علـى المـؤمن لـه تجـاه الآخـر مثـل، تـأمين المسـؤولية المدنيـة لأصـحاب السـيارات، والسـفن والطـائرات وأصـحاب الأعمـال مـن إصـابات العمـل وأمراض المهن.

3- انـواع التـأمين بنـاءً علـى طريقـة تحديـد الخسـارة والتعـويض، وهنـا يقسـم التـأمين إلـى تأمينات نقدية وتأمينات خسائر كما أشار إليها (عريقات واخرون،2010).

أ- التأمينات النقدية: ويشمل هذا النوع من التأمين الخسارة المادية التي يصعب تقديرها عند تحقيق الخطر، وذلك لوجود عنصر معنوي ولصعوبة قياس الأخطار المعنوية يكون الاتفاق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق الخطر، ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين. وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها هذ النوع لذا سميت بالتأمينات النقدية، أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة نقداً وبشكل مقدم ويجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر.

ب- تأمينات الخسائر: ويشمل هذا النوع من التأمين الخسارة الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر والتي يسهل تقديرها، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة. فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية وبحد أقصى لا تتجاوز قيمة التعويض مبلغ التأمين المحدد في الوثيقة.

4-انواع التأمين بناءً على طبيعة عقد التأمين: حيث تقسم عقود التأمين إلى قسمين أساسيين هما (سلام و آخرون،2007).

أ- العقود الاختيارية: ويكون لدى الفرد أو المؤسسة الحرية في أن يقوم بعقدها من دون أي إلزام من أي جهة.

ب- العقود الإلزامية: وهي العقود التي تلزم الفرد أو المؤسسة أن يقوما بعقدها بحكم القانون أو بحكم التزامه التعاقدي أو بأي حكم آخر.

5-انواع التأمين العملي: يقسم التأمين بحسب العمل في شركات التأمين كما يلي:

أ- التأمين على الحياة: ويشمل التغطيات التأمينية المتعلقة بحياة المؤمن له في حال تعرضه إلى اخطار جسيمة، والذي بموجبه يلتزم المؤمن بدفع نفقات العلاج والدواء للمؤمن له اذا بقي على قيد الحياة، كما يلتزم المؤمن بدفع مبلغاً من النقود أو إيراداً مرتباً للمستفيد في حال موت المؤمن له (يحيى،1964).

ب- التأمين العام: ويشمل تأمين الممتلكات أو المسؤولية المدنية نحو الغير، إذ أن تأمين الممتلكات يشمل المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشأة في ممتلكاتهم ومنها تأمين الحريق والسرقة والسطو، والنقل بأنواعه (زيدان، 2013)

ج- إعـادة التـأمين: هـي عمليـة تقاسـم المسـؤولية حـول الخطـر، بـين شـركة التـأمين التـي توصـف بالشـركة المسـندة(المـؤمن) وبـين شـركة متخصصـة هـي شـركة إعـادة التـأمين(معيـد التـأمين)، وتكـون هـذه العمليـة بموجـب عقـد تلتـزم الشـركة المسـندة بموجبـه بـأن تأخـذ علـى عاتقهـا مسـؤولية تغطيـة جـزء مـن قيمـة تـأمين الخطـر، وتسـند الجـزء البـاقي مـن هـذه القيمـة إلـى معيـد التـأمين ليتـولى المسـؤولية عـن تغطيتـه مقابـل جـزء مـن قسـط التـأمين، وتعـرف عمليـة المقاسـمة هـذه بعمليـة الإسـناد، كمـا يعـرف الجـزء الـذي يحـتفظ بـه المـؤمن المباشـر لحسـابه مـن قيمـة تـأمين الخطـر بالاحتفـاظ، ونتيجـة ذلـك يتحمـل كـل مـن طرفـي هـذا العقـد جـزءا مـن الخسـارة الناتجـة عـن وقـوع الحـوادث المرتبطـة بـالخطر المسـند وفـق المقـدار أو النسبة المئوية المحددة بمقتضى شروط العقد (شكري، 2011).

6-2 الخطر

يواجـه الإنسـان العديـد مـن المخـاطر التـي تلحـق الضـرر فـي حياتـه أو ممتلكاتـه أو تسـبب لـه العديـد مـن الخسـائر، لـذلك يعتبـر الخطـر مـن الظـواهر الطبيعيـة التـي تهـدد بقـاء الإنسان في الوجود.

1-6-2 مفهوم الخطر

يعـرف الخطـر علـى انـه احتمـال حـدوث الخسـارة فـي الممتلكـات والـذي مـن أجلـه يعقـد التـأمين، وتتـوفر عـدة شـروط فـي حـدوث الخطـر منهـا؛ أن يكـون الخطـر احتمـالي الحـدوث وأن لا يكـون وقـوع الخطـر بـإرادة أحـد الطـرفين وأن يكـون الخطـر قـابلاً للتأمين (ثنيان، 1993).

2-6-2 انواع المخاطر التي تواجه الإنسان

يتعـرض الانسـان إلـى العديـد مـن المخـاطر التـي تهـدد حياتـه أو وضـعه المـالي وتعتبـر هـذه المخـاطر أحـداث مفاجئـة قـد تصـيب حيـاة الانسـان، ممـا تـؤدي إلـى فقدانـه الحيـاة أو فقدانـه العمـل أو فقدانـه أحـد ممتلكاتـه، وقـد يكـون هـو المتسـبب فـي إلحـاق الضـرر إلـى الغيـر، وتتمثـل أنـواع المخـاطر التـي تواجـه الانسـان فـي ثلاثـة أنـواع كمـا اشـار إليهـا الطائي واخرون،(2016).

النـوع الأول: الأخطـار الشخصـية مثـل الوفـاة والمـرض والبطالـة والتـي تصـيب الانسـان بشكل مباشر في حياته.

النـوع الثـاني: اخطـار الممتلكـات مثـل الحريـق و السـرقة والتـي تصـيب ممتلكـات الانسان.

النـوع الثالـث: اخطـار المسـؤولية المدنيـة وهـي الأخطـار التـي يكـون فيهـا الانسـان المتسبب فـي إلحـاق الضـرر بـالغير مثـل حـوادث المركبـات والأخطـار الناتجـة عـن المهـن مثل الطبيب والأخطار الناتجة عن امتلاك المنشئات الصناعية وغير الصناعية.

3-6-2 انواع المخاطر التي تواجه شركات التأمين

تلعـب شـركات التـأمين دور مـزدوج فـي الاقتصـاد، فهـي مؤسسـات تأمينيـة إضـافة إلـى دورهـا كمؤسسـات ماليـة وهـذا الـدور يـنعكس علـى السياسـات التـي تحكـم نشـاط الشـركات، فهنـاك سياسـات خاصـة بالاسـتثمار وسياسـات خاصـة بالتـأمين، كمـا تتعـرض شـركات التـأمين لـبعض المخـاطر والتـي يجـب الآخـذ بهـا فـي عـين الاعتبـار. فـي حـين التعويضـات التـي تـدفعها الشـركات التـأمين للمسـتفيدين لا تعتبـر نوعـا مـن المخـاطر، لأن التعويضـات تتمثـل بالتكـاليف المبرمجـة أي يمكـن توقعهـا بدرجـة عاليـة مـن الدقـة، أمـا المخـاطر الحقيقيـة التـي قـد تواجـه شـركات التـأمين تتمثـل فـي أربعـة أنـواع رئيسـية هـي كمـا أشـار لهـا Baranoff(2004).كالاتي:

النـوع الأول: زيـادة حجـم التعويضـات عـن الحجـم المتوقـع، فقـد يكـون مرجعـه حـدوث كارثـة معينـة أو حـدوث ارتفـاع كبيـر فـي معـدل التضـخم الأمـر الـذي قـد يصـاحبه زيـادة فـي قيمـة التعويضـات، أو تكـون هـذه الزيـادة نتيجـة خطـأ فـي تقـدير الحجـم الحقيقـي للأخطـار وقيمـة التعويضات بالتبعية.

النـوع الثـاني: يتمثـل فـي انخفـاض المبيعـات وقـد يحـدث هـذا نتيجـة دورة الكسـاد التـي مـن شـأنها أن تحـد مـن قـدرة المـؤمن لهـم علـى سـداد الأقسـاط التأمينيـة، أو تراجـع بعـض العمـلاء عـن قـرارهم بشـأن شـراء وثـائق التـأمين يضـاف لـذلك أنـه فـي ظـل التضـخم قـد يحجـم الأفـراد

عـن شـراء وثـائق التـأمين علـى الحيـاة، ممـا يـؤدي إلـى إنخفـاض حجـم المـدخرات والـذي ينعكس سلباً على قيمة وحجم الاستثمارات.

النـوع الثالـث: يتمثـل فـي الإنخفـاض المحتمـل فـي القيمـة السـوقية لمكونـات محفظـة الاسـتثمار، خـلال فتـرات التضـخم حيـث ترتفـع معـدلات الفوائـد وتـنخفض القيمـة السـوقية لـلأوراق الماليـة ذات العائـد الثابـت، مثـل الأسـهم الممتـازة والسـندات، وحتـى فـي فتـرات الكسـاد تـنخفض أيضـا القيمـة السـوقية لمكونـات محفظـة الاسـتثمار، وعليـه فـإن الإنخفـاض فـي عائـد الأسـهم العاديـة نتيجـة لإنخفـاض أربـاح المنشـآت يكـون أمـرا محـتملا، وفـي مثـل هـذه الظـروف تـنخفض مسـتويات الأسـعار فـي سـوق رأس المـال، وتـنخفض معهـا القيمـة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار لشركة التأمين.

النـوع الرابـع: يتمثـل فـي مخـاطر الغـاء وثـائق التـأمين، وتقـدم حملـة بعـض وثـائق التـأمين علـى الحيـاة بطلبـات للحصـول علـى قـروض، فإلغـاء الوثـائق وارتفـاع معـدلات الإقتـراض تـزداد خـلال فتـرات التضـخم كمـا يمكـن أن تـزداد خـلال فتـرات الكسـاد، وذلـك فـي محاولـة المـؤمن لهـم الحصـول علـى دخـل يعوضـهم عـن انخفـاض الـدخل الـذي نجـم عـن الكسـاد أو عن انخفاض القيمة الشرائية للنقود.

7-2 دور التأمين في الاقتصاد

يبـرز دور التـأمين فـي حمايـة الاقتصـاد الـوطني والنهـوض بـه، مـن خـلال دراسـة المسـتقبل والتنبـؤ بالأخطـار المتوقـع حـدوثها، لتفـادي الخسـائر الماديـة التـي لا يسـتطيع الفـرد أو المجتمـع دفعهـا أو تحمـل آثارهـا أو تحديـد مقـدارها. ويعمـل التـأمين كمنظومـة ماليـة لأي اقتصـاد مـن خـلال جمـع الأقسـاط ورؤوس الأمـوال والاحتياطـات وادخارهـا، ومـن ثـم اسـتثمارها فـي مختلـف المشـاريع الاقتصـادية، التـي تـنعكس آثارهـا علـى التنميـة الاقتصـادية مما يحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي(كامل، 2016).

ويمكـن إيجـاز دور التـأمين المباشـر وغيـر المباشـر علـى الاقتصـاد الـوطني فـي النقـاط التالية:

1- تتمثل الوظيفة الأساسية للتأمين في منح الأمان للأفراد ووحدات الاقتصاد القومي ضد الأخطار، وتوسيع نطاق الائتمان من حيث القروض التي تعمل على تمويل جميع المشاريع الاقتصادية.

2- تكوين رؤوس الأموال: يلعب التأمين دوراً مهماً وفعالاً في تجميع رؤوس الأموال وذلك من خلال الوقت الطويل بين تجميع الأقساط من المؤمنين والتي تحقق إيرادات لشركات التأمين، وبين سداد التزاماتها المتمثلة في التعويضات أو أي التزامات اخرى فإنها تعمل على استثمار تلك الأموال مما يعود على المجتمع بفوائد اقتصادية.

3- تحسين ميزان المدفوعات: وذلك بزيادة الصادرات غير المنظورة فمثلا المبالغ التي تحصل عليها شركات التأمين من عملات صعبة مقابل الخدمات التأمينية؛ التي تقدمها للأجانب، أو من عائد استثماراتها في البلاد الأجنبية وعائد إعادة التأمين التي تباشرها والمتحصلات التي تظهر من العمليات الجارية في ميزان المدفوعات تحت بند التأمين.

4- يعتبر التأمين عامل من عوامل الوقاية: حيث يعمل التأمين على تجنب المخاطر والتقليل من الحوادث، و يمكن تحقيق ذلك بوسائل متعددة مثل قيام شركات التأمين بدراسة أسباب وقوع المخاطر المختلفة كالحرائق وإصابات العمل وحوادث المرور والعمل على تجنبها، فكلما قل حدوث الخطر انخفض القسط مما يدفع بالمؤمن لهم على بذل الجهد للتقليل من حدوث تلك الأخطار رغبة في تخفيض تكلفة التأمين المتمثلة في الأقساط (هلالي وشحادة،2007).

5- توفير الضمانات للمستثمرين والمقرضين على استثماراتهم ضد المخاطر التي تتعرض لها المشروعات، وبالتالي تنخفض تكلفة التمويل ويزداد حجم الاستثمارات نتيجة عدم الحاجة إلى التأمين الذاتي؛ الذي يقوم به بعض المستثمرين لمواجهة الظروف الطارئة والأخطار المختلفة بدون خبرة كافية، مثل شركات التأمين التي يتوافر لديها الكوادر المؤهلة لإدارة المخاطر في المشروعات مقابل أقساط محددة.

6- إحلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت لضرر وبالتالي تعود العملية الإنتاجية لمستواها، في وقت قياسي مما يحفز على التوسعات والإبتكار واستخدام وسائل إنتاجية أحدث من التالفة نتيجة الحادث، بالإضافة إلى توفير تأمين إصابات العمل وأمراض المهنة والتأمين على الدخل وتأمين المعاشات.

7- التأثير على المدخرات الوطنية من خلال التأمينات على الحياة بصورها المختلفة التي تعبر عن الطبيعة الإدخارية لنشاط التأمين، حيث يوفر الحماية التأمينية لمخاطر انقطاع الدخل نتيجة وفاة الفرد أو إصابته وكما يعتبر وعاء ادخاري وتوفيري للأسرة وهو ما يعكس الإستقرار الاجتماعي، وهنا تبرز الرسالة التي يؤديها قطاع الإنتاج في شركات التأمين، وهي الإدخار من خلال قسط التأمين عن وعى وإدراك وتفهم واقناع كما أن الإلتزام بسداد قسط التأمين ينمي لدى الفرد عادة الإدخار.

8- الاستثمار من خلال شركات التأمين التي تقوم باستثمار الأموال التي تتجمع لديها من خلال الأقساط التأمينية، في مختلف المشاريع الاقتصادية مثل الصناعية والزراعية والسياحية والتجارية، بهدف تحقيق عائد استثماري يعمل على تخفيض تكلفة الخدمة التأمينية لحاملي الوثائق وتوزيع تلك العوائد لأصحاب وثائق تأمينات الحياة في نهاية تاريخ الوثيقة كما أن تلك الاستثمارات التي تنفذها شركات التأمين تؤدي لزيادة فرص العمل الحقيقية لأفراد المجتمع وتزداد دخولهم ومستوى معيشتهم وينخفض معدل البطالة.

9- زيادة حجم التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة من خلال التأمين البحري والجوي، لأن تغطية المخاطر التي تتعرض لها السلع الواردة من الخارج أو المصدرة للخارج يساعد على زيادة كميات السلع والخدمات المتبادلة بين دول العالم المختلفة.

10- التأمين والتضخم: يعد التأمين وسيلة ادخارية جيدة كما يعتبر عنصراً مهماً في الحد من التضخم، حيث أن زيادة المدخرات تعني تقليل الإنفاق والطلب على السلع والخدمات، مما يحد من التضخم وارتفاع الأسعار كذلك فإن زيادة المدخرات عندما تتحول إلى زيادة في الاستثمارات ودعم الإنتاج في القطاعات، وسيؤدي في النهاية إلى المساعدة في زيادة المعروض من السلع والخدمات، وهو ما يعتبر عنصر من العناصر التي تحد من التضخم وارتفاع الأسعار (أبو السعود،2009).

8-2 الدراسات السابقة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة عرضاً لأهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد تم ترتيبها زمنياً من الأقدم إلى الأحدث.

1-8-2 الدراسات العربية

دراسة عبدالوهاب واحمد(2009) بعنوان: دور التأمين في حماية الاقتصاد القومي في السودان خلال الفترة(1997-2006).

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التأمين بالنسبة إلى حماية الاقتصاد وذلك من خلال دفع التعويضات عن الحوادث المغطاه في وثائق التأمين وأيضاً من خلال استثمارات شركات التأمين في أوعية الاستثمار المختلفة، وتقوم الدراسة على استخدام المنهج الوصفي والإحصائي من خلال عرض وتحليل البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لسوق التأمين السوداني خلال الفترة(1997-2006)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها يرتبط التأمين والاقتصاد بعلاقة طردية وأن التأمين يمثل حماية للإقتصاد القومي وإن ضعف الوعي التأميني يؤثر سلباً على العملية التأمينية.

دراسة ديوب وآخرون(2009) بعنوان: واقع قطاع التأمين في سورية ودوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال الفترة(1995-2008)

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على قطاع التأمين و دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية خلال الفترة(1995-2008)، وإلى بيان الفوائد الكبيرة التي يقدمها التأمين للفرد والمجتمع والشركات. و تم استخدام المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات المتعلقة بقطاع التأمين من المصادر المتوفرة، وتوصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين قد اسهمت في التنمية الاقتصادية، من خلال حماية رؤوس الأموال وتشجيع الإستثمار من جهة، وخلق فرص عمل جديدة من جهة أخرى، وبالرغم من تطور قطاع التأمين وارتفاع حصيلته فإن مساهمته ما زالت ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي السوري.

دراسة العتابي والبياتي(2014) بعنوان: دور شركات التأمين في تخطيط وتنمية الاقتصاد العراقي بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية العامة خلال الفترة (2002-2011).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدورالحيوي لصناعة التأمين في دعم الاقتصاد العراقي وتخطيط وتنمية الإستثمارات الوطنية خلال الفترة(2002-2011)، إذ توفر الحماية المالية للأفراد والمشروعات ضد المخاطر المختلفة، كما تعتبر شركات التأمين احدى أهم القنوات الرئيسية لجمع المدخرات الوطنية، واستخدام تلك المدخرات في تمويل الإستثمارات الوطنية فضلاً عن توفير فرص جديدة للعمالة والحد من أثار التضخم. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كأداة للإلمام بجوانب الموضوع من الناحية النظرية ودراسته من الناحية التطبيقية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك علاقة ارتباط وتأثير بين نمو الاقساط وزيادة الاستثمارت وتحقيق الإيرادات، وأن للتأمين دوراً لا يستهان به في الاقتصاد إذ يعتبر أحد مقومات الاقتصاد الوطني.

دراسة محمود وآخرون (2014) بعنوان: قطاع التأمين السوري وأثر دخول شركات تأمين خاصة على حجم الطلب التأميني خلال الفترة (1990-2010).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر دخول شركات التأمين الخاصة إلى سوق التأمين المحلي في سورية، ومعرفة مؤشرات كثافة التأمين وتغلغل التأمين في سورية خلال الفترة (1990-2010)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لمعرفة توزيع حجم الطلب التأميني فيما بينها وبين المؤسسة العامة السورية للتأمين، ومقارنة حجم الأقساط التأمينية قبل وبعد دخول الشركات الخاصة إلى السوق التأميني في سورية ودور هذه الشركات في زيادة الطلب على المنتجات التأمينية المختلفة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها دور شركات التأمين الخاصة في زيادة حجم الطلب التأميني، وضعف حصة الفرد من التأمين من خلال مؤشر كثافة التأمين، كما تبين ضعف قطاع التأمين السوري من خلال مؤشر تغلغل التأمين.

دراسة كامل (2016) بعنوان: الإستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الإقتصادية في العراق دراسة ميدانية في شركتي التأمين الوطنية والعراقية للمدة (2011-2014).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق خلال الفترة (2011-2014)، بوصفها من المؤسسات المالية التي تمارس دوراً مهماً في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي، من حيث جمع الأقساط و ادخارها ومن ثم استثمارها في مجالات مختلفة في الحياة الإقتصادية، وتم استخدام المنهج التحليل الإحصائي في الوصول إلى عدة نتائج كان من أهمها، تمتلك شركات التأمين استثمارات فعالة في المجالات الصناعية، و التجارية، و السياحية وهذا بدوره يسهم في برامج التنمية، كما يعمل قطاع التأمين على توفير فرص العمل للحد من البطالة.

دراسة بالي وصديقي(2016) بعنوان: مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني خلال الفترة(1995-2014)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة قطاع التأمين بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1995-2014)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعد قطاع التأمين في الجزائر من القطاعات الهامة والحيوية، من خلال الدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، وتوصلت الدراسة إلى أنه نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري مالياً وفنياً وانخفاض مستوى استثماراته فقد أخفق قطاع التأمين في المساهمة النسبية في النمو الاقتصادي، مع غياب دوره الوقائي والتعويضي الإيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث أن العلاقة بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي جداً ضعيفة في الجزائر.

دراسة شاهد ودفرور(2017): بعنوان مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية لمعدل الاختراق للفترة(1995-2012)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التأمينات والنمو الاقتصادي وتحليل مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني في الجزائر خلال الفترة(1995-2012)، ومعرفة الصعوبات التي تواجه قطاع التأمين والتوصل لسبل معالجتها، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت الدراسة إلى أن دور شركات التأمين لم يرتقي إلى

مستوى الطموحات المطلوب، وأن نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي جاءت منخفضة، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى التأمينات حيث أن الناتج المحلي هو من يؤثر على قطاع التأمينات الجزائري.

2-8-2 الدراسات الأجنبية

دراسة Sibindi and Godi (2014). بعنوان:

Insurance Sector Development and Economic Growth: Evidence from South Africa

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين قطاع التأمين و النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة(1990-2012)، ونظراً لأهمية قطاع التأمين في الاقتصاد من خلال آليته في تحويل المخاطر وتوزيع التعويضات ودوره كوسيلة لتعبئة المدخرات، تم استخدم نموذج تصحيح الخطأ(VECM) لتوضيح هذ العلاقات، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي، حيث يوجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تبدأ من الناحية الاقتصادية وإن النمو في قطاع التأمين طويل الأجل في جنوب إفريقا.

دراسة Umoren (2016) بعنوان:

Relative Contributions of the Insurance Industry to the Growth of the Nigerian Economy

هدفت هذه الدراسة إلى قياس المساهمات النسبية لصناعة التأمين في النمو الاقتصادي النيجيري خلال الفترة(1970-2012)، وتم اختبار فرضيات البحث من خلال نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وتوصلت الدراسة أن قطاع التأمين يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي النيجيري وأن الدخل المتولد من أقساط التأمين له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة Pant and Bahadur (2017) بعنوان:

Contribution of Insurance in Economic Growth of Nepal

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مساهمة التأمين في النمو الاقتصادي لدولة نيبال باستخدام محددات التأمين مثل إجمالي أقساط التأمين على الحياة وأقساط التأمين على غير الحياة والتوظيف والإستثمار خلال الفترة (2004-2015)، من خلال استخدام النموذج القياسي المناسب وتوصلت الدراسة إلى أن التأمين قد يساهم في النمو الاقتصادي من خلال خلق مناخ استثماري وإدارة المخاطر بطريقة أكثر كفاءة وأن للتأمين مساهمة إيجابية في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية.

دراسة Hussein and Alam(2019) بعنوان:

The Role of Insurance Sector in the Development of the Economy of Oman

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور قطاع التأمين في الاقتصاد العُماني باستخدام الناتج المحلي الإجمالي كممثل لأداء الاقتصاد العُماني في الفترة الزمنية (2008 - 2017)، وقد تم جمع البيانات من التقارير السنوية للأسواق في مسقط (MSM) والتقارير السنوية للبنك المركزي العُماني، واعتمدت الدراسة على نموذج الإنحدار المتعدد، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في عُمان خلال الفترة المحددة في الدراسة، وأن شركات التأمين قد ساهمت بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة Kwayu (2019) بعنوان:

Analysis of the effects of insurance sector development on economic growth in Tanzania

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطوير قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في تنزانيا خلال الفترة(1990-2015)، واستخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك لتقدير النماذج طويلة وقصيرة المدى لتحليل تأثير الأقساط وعدد الشركات

والاستثمار التأميني ومعدلات التضخم على النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن إجمالي الاستثمار والتضخم لهما دلالة إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير.

9-2 ما يميز هذه الدراسة

تميزت هذه الدراسة بتناول موضوع في غاية الأهمية الاقتصادية، وهو دور قطاع التأمين في الاقتصاد الأردني للفترة (1990-2019)، وذلك لقلة الدراسات التي تناولت هذا القطاع، حيث تعمد هذه الدراسة إلى دراسة أثر متغيرات قطاع التأمين المتمثلة في إجمالي الاستثمارات وإجمالي التعويضات وإجمالي الأقساط على الاقتصاد الاردني باستخدام أحدث البيانات، وتحاول هذه الدراسة خدمة الاقتصاد الأردني من خلال النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث خلال الدراسة، وما يميز هذه الدّراسة أيضاً أنها من الدّراسات الأولى حسب حدود علم الباحث و التي تبحث في قياس مدى مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الأردني .

الفصل الثالث

قطاع التأمين في الأردن

1-3 تمهيد

يحرص كثير من الأفراد والشركات إلى اللجوء إلى شركات التأمين لتعويضهم في حالة الخسائر والتعرض إلى المخاطر المختلفة، سواء في حالات العجز أو المرض أو التعرض لبعض الخسائر المادية الفادحة، نتيجة الكوارث التي تتعرض لها المنازل والمركبات والممتلكات الشخصية، وقد تعددت شركات التأمين في السوق الأردني حيث تقدم هذه الشركات الخدمات التأمينية للمؤسسات والأفراد مقابل أقساط مالية تدفع بشكل شهري أو سنوي تسمى الأقساط التأمينية.

ويعرض الجزء الآتي من الدراسة لمحة عن صناعة قطاع التأمين، وأنواعه في الأردن والهيكل التنظيمي لسوق التأمين الأردني بالإضافة إلى حجم الأقساط التأمينية في السوق الأردني خلال فترة الدراسة (1990 – 2019) وأثر قطاع التأمين على الاقتصاد الأردني، والعلاقة بين قطاع التأمين وبعض المؤشرات الكلية للإقتصاد الأردني.

2-3 صناعة التأمين في الأردن

كانت بداية عمليات التأمين في الأردن من خلال تأمين اعتمادات الاستيراد التي كانت تحتاج إلى تأمين النقل البري والبحري، حيث يعتبر تأمين اعتمادات الاستيراد هو الصورة الأولى للتأمين في الأردن. وفي عام 1946 كانت البداية الأولى لصناعة التأمين في الأردن حيث تم تأسيس أول وكالة للتأمين تابعة لشركة الشرق للتأمين المصرية التي كانت قد تأسست عام 1921 في القاهرة برأس مال مصري فرنسي مشترك.

وفي فترة الخمسينيات من العقد السابق، شهد السوق الأردني نشاطاً ملحوظاً في قطاع تأمين النقل وخاصة تأمين المركبات والتأمين البحري. عندها اضطر الأردن إلى تنزيل البضائع في ميناء العقبة، مما أوجد الحاجة إلى قطاع قوي للنقل بالمركبات. ونتيجة للحاجة في توفير التغطيات في هذه المجالات، تأسست شركات التأمين في الأردن وكان

أولها شركة التأمين الأردنية التي تأسست كأول شركة في السوق الأردني عام 1951 برأسمال قدره100 ألف دينار.

خلال الستينيات شهد السوق الأردني تزايد في عدد شركات التأمين، حيث تأسست شركة الشرق الأوسط ثم تلتها شركة التأمين الوطنية المساهمة، واستمر الحال خلال فترة السبعينيات، وفي أواخر الثمانينيات أصدرت الحكومة الأردنية قانون مراقبة أعمال التأمين رقم(30) لعام1984، حيث جاء في المادة(56) منه وقف إصدار رخص جديدة لشركات التأمين، وفي المادة 6/أ فرضت رفع رأسمال شركات التأمين إلى (600) ألف دينار، وألزمت شركات التأمين بتصويب أوضاعها إما عن طرق الدمج أو رفع رأس المال.

واستقر الحال نسبياً لغاية عام 1995 حيث صدر قانون رقم (9) لسنة 1995 الذي فتح ثانية الفرصة لتأسيس شركات تأمين جديدة وأوجب رفع رأسمال شركات التأمين الأردنية إلى (2) مليون دينار، التي تمارس أعمال التأمين المباشر و(20) مليون دينار للشركة المتخصصة بأعمال إعادة التأمين أما الشركات الأجنبية فألزم رفع رأسمالها إلى (4) مليون دينار.

وعلى أثر ذلك دخلت إلى السوق (8) شركات جديدة ليصبح عدد شركات التأمين في الأردن (25) شركة، وفي عام 2000، وصل العدد إلى (27) شركة تأمين، وفي عام 2001 انخفض عدد شركات التأمين الى (26) شركة نتيجة لتصفية شركة تأمين، وفي عامي 2007و2008 دخلت (3) شركات ليرتفع عددها إلى (29)شركة، وقامت شركة داركم في أواخر عام 2008 بالإنسحاب من سوق التأمين لتغيير غاياتها وإتجاهها للعمل في قطاع التمويل والإستثمار بدلاً من التأمين لينخفض عدد الشركات إلى (28) شركة حيث استقر هذا العدد خلال عامي 2010و2011 (ملحم، 2019).

في مطلع عام 2014 انخفض عدد شركات التأمين إلى (25) شركة تأمين بعد خروج (3) شركات، ونتيجة لعملية الدمج بين شركتي اليرموك والأولى عام 2016 أصبح العدد(24)شركة، واستمرهذا العدد حتى عام 2020.

3-3 الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الأردني

يتكون الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الأردني من خمسة أجزاء رئيسية تتمثل في وزارة الصناعة والتجارة والتموين وإدارة التأمين والإتحاد الأردني لشـركات التأمين وشـركات التأمين، ومقدمي الخدمات التأمينية المساندة ويوضح الشكل الآتي رقم (1)الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الأردني:

الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الأردني لعام 2019

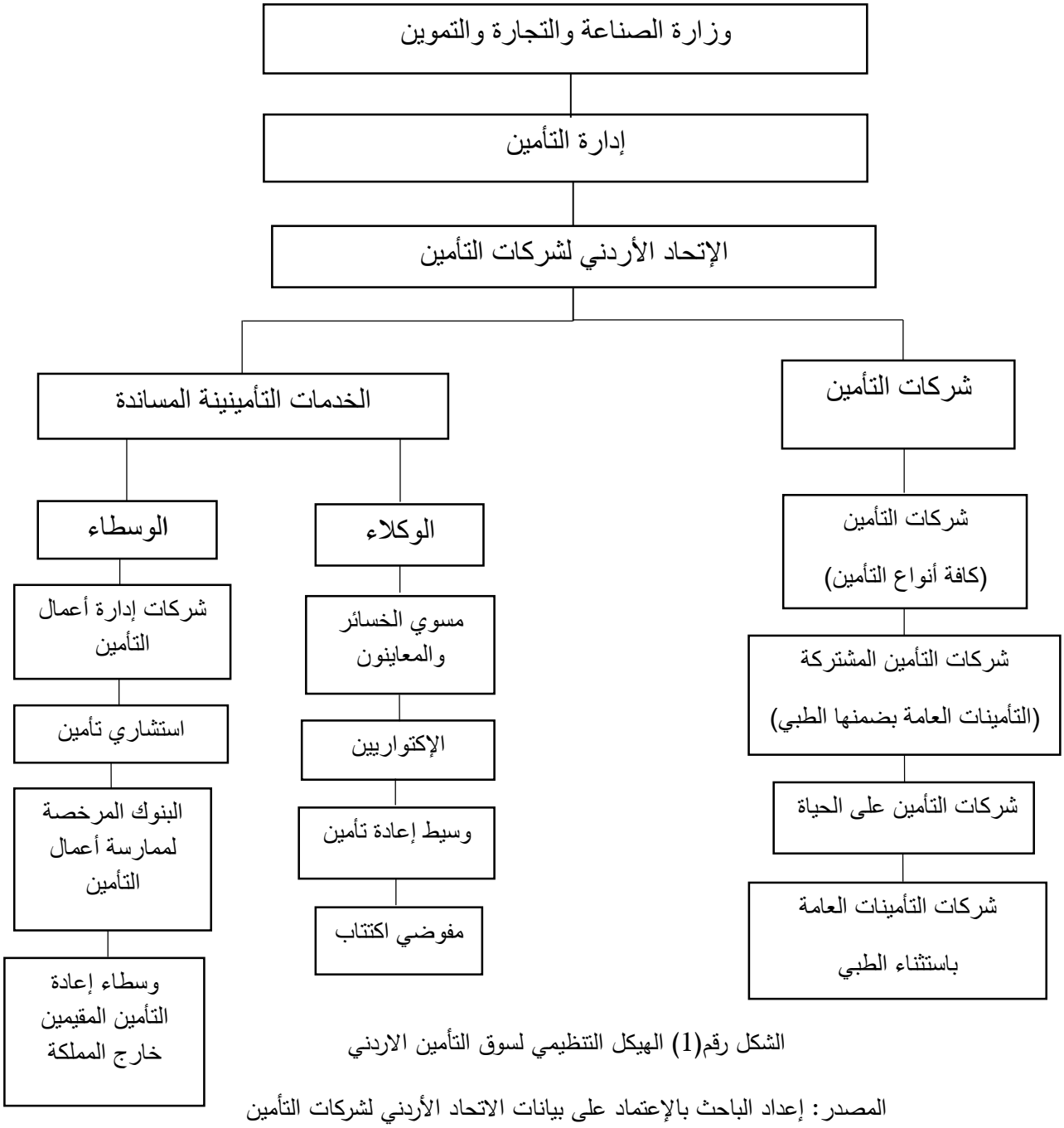

الشكل رقم(1) الهيكل التنظيمي لسوق التأمين الاردني

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الاتحاد الأردني لشركات التأمين

- **إدارة التأمين**

استحدثت إدارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة والتموين بموجب قانون رقم (17) لسنة2014، قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية وفقاً للفقرة د/المادة (2) من القانون، والتي نصت على إلغاء هيئة التأمين ونقل حقوقها إلى وزارة الصناعة والتجارة والتموين. وتعتبر إدارة التأمين حالياً هي الجهة التي تشرف وتراقب على قطاع التأمين الأردني، وفقاً لقانون مراقبة أعمال التأمين رقم (33) لسنة 1999 وتعديلاته، حيث تعمل إدارة التأمين على تنظيم قطاع التأمين وتطويره والإشراف عليه (وزارة الصناعة والتجارة والتموين،2020).

- **الإتحاد الأردني لشركات التأمين**

تأسس الإتحاد الأردني لشركات التأمين عام 1989في الأردن، حيث يتولى الإتحاد مجموعة من المهام أبرزها؛ النهوض بالعمل التأميني والإرتقاء به والتعاون والتنسيق مع إدارة التأمين، والجهات ذات العلاقة بقطاع التأمين محلياً وعربياً، وزيادة الوعي التأميني، وعقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية وإجراء البحوث والدراسات والإحصائيات المتعلقة بقطاع التأمين وإصدار المطبوعات والنشرات الدورية حول التأمين،ويعتبر الاتحاد ركيزة أساسية لتطوير التأمين في الأردن مستمداً أهميته من الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها(الإتحاد الأردني لشركات التأمين،2020).

- **شركات التأمين**

يعمل في السوق الأردني (24) شركة تأمين جميعها مجازة لممارسة أعمال التأمين وتنقسم هذه الشركات حسب أنواع إلى شركات تزاول التأمينات العامة باستثناء الطبي وعددها (1)، وشركات تزاول التأمينات العامة بضمنها الطبي وعددها (7)، وشركات التأمينات العامة بالإضافة إلى التأمين على الحياة وعددها (15)، وشركات متخصصة بتأمينات الحياة وعددها (1)، وتقدم شركات التأمين خدماتها لتوفير أغطية الحماية من خلال التأمين البحري وتأمين المركبات بنوعية الإلزامي والتكميلي وتأمين الحريق والحوادث العامة والإئتمان وتأمين المسؤولية، وإصدار عقود التأمينات على الحياة والحوادث الشخصية والتأمين الصحي ومجموعة واسعة من التغطيات والبرامج

التأمينية، ولا يوجد شركة متخصصة في حقل إعادة التأمين وإنما تقوم شركات التأمين الأردنية بإعادة تأمين المبالغ بعد تنزيل احتفاظها لتتم تغطيتها في شركات إعادة تأمين عربية وأجنبية (الاتحاد الأردني لشركات التأمين،2019)

- **مقدمي الخدمات التأمينية**

بالإضافة إلى شركات التأمين يوجد العديد من المؤسسات التي تعمل على تقديم الخدمات التأمينية المصاحبة والمرخصة من إدارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة والتموين لعام 2019 وهي وكلاء التأمين وعددها (672) ووسطاء التأمين المحليين وعددهم (196)، ومسوي الخسائر والمعاينون وعددهم (81)، وشركات إدارة أعمال التأمين وعددها (15) والإكتواريين وعددهم (19)، واستشاريي التأمين وعددهم (41) ووسطاء إعادة التأمين وعددهم (28)، والبنوك المرخصة لممارسة أعمال التأمين وعددها (13)، ومفوضي الإكتتاب وعددهم (1)، ووسطاء إعادة التأمين المقيمين في الخارج وعددهم(55) (الإتحاد الأردني لشركات التأمين،2019).

4-3 أنواع التأمين في الأردن

تمارس شركات التأمين الأردنية العديد من أنواع التأمين التي تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات ضد المخاطر التي يتعرضون لها، وتشمل هذه الأنواع التأمينات العامة والتأمين على الحياة.

1-4-3 التأمينات العامة

يندرج تحت هذا النوع من التأمين عدة أنواع تمارس في السوق الأردني وهي كالآتي :

أ- التأمين البحري: يعتبر التأمين البحري أقدم الأنواع وأول أنواع التأمين في العالم من حيث الظهور والنشأة، ويمكننا القول بأن التأمين البحري هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن بتعويض المؤمن له عن الضرر أو الخطر البحري مقابل قسط مالي معين، وما يميز الخطر البحري عن غيره من الأخطار التأمينية، أن الخطر البحري هو الخطر الناشئ عن الملاحة البحرية بما في ذالك بعض العمليات الممّهدة أو التابعة لها(طه، 1992).

ب- تـأمين الحريـق: وهـو كـل اشـتعال فعلـي وظـاهر يتبعـه حـرارة ويحـدث لا إراديـاً وتنـتج عنـه خسـارة ماليـة، وهنـاك عـدة شـروط لابـد مـن توافرهـا فـي تـأمين الحريـق ليعتبـر حادثـاً تأمينيـاً وهـي أن يكـون هنـاك اشـتعال يـرى بـالعين المجـردة وأن تنبعـث منـه حـرارة يحسـها الفـرد بحواسـه، وألا يكـون الشـيء موضـع الحريـق قـد اشـتعل بغـرض اسـتخدامه، وألا يكـون الحـادث إراديـاً متعمـداً مـن جانـب المـؤمن لـه أو أحـد معاونيـه، أمـا إذا حـدث الحريـق بعلـم أو بـدون علـم المـؤمن لـه وبسـبب لا صـلة لـه بـالمؤمن لـه يعتبـر حريقـاً بـالمعنى التـأميني، أن يُلحـق الشـيء موضـوع الحريـق خسـارة ماديـة سـواء كانـت هـذه الخسـارة كليـة بهـلاك الشـيء كليـاً بحيـث لا يبقـى منـه شـيء ذو قيمـة أو كانـت الخسـارة جزئيـة بهـلاك جـزء مـن الأصل(عريقات وعقل ،2010).

ج- التـأمين الطبـي: هـو عقـد يـتم بموجبـه دفـع أقسـاط التـأمين للمـؤمن، ويتعهـد المـؤمن لقـاء ذلـك بـدفع تكـاليف العـلاج والأدويـة أو دفـع مبلـغ معـين مـن المـال فـي حـال مـرض المـؤمن له، خلال مدة التأمين وحسب مقتضيات العقد (الحكيم،2010).

ويقـدم التـأمين الطبـي العديـد مـن المنـافع والخـدمات الطبيـة للمـؤمن لـه، ومـا يتعلـق بهـا مـن تغطيـات داخـل المستشـفى أو خارجهـا، وتتمثـل فـي أجـور الإقامـة والأطبـاء والجراحـة والحالات الطارئة والأدوية والفحوصات.

د- التـأمين الهندسـي: يتمحـور هـذا تـأمين حـول غطـاء الأضـرار الماديـة ويمـنح الحمايـة التأمينيـة للممتلكـات ضـد الأخطـار البشـرية والفنيـة، بالإضـافة إلـى الأخطـار الطبيعيـة، ومـن أنـواع وثـائق التـأمين الهندسـي، وثيقـة تـأمين كافـة أخطـار المقـاولين التـي تلبـي كافـة الإحتياجـات والمتطلبـات لحمايـة المقـاولين ووثيقـة تـأمين كافـة أخطـار النصـب والإحتيـال ووثيقة عطل المكائن(العنبكي، 2007).

ه- تـأمين الإئتمـان: يغطـي هـذا النـوع مـن التـأمين الخسـائر الماديـة التـي مـن الممكـن أن يتعـرض لهـا المـؤمن لـه، ويهـدف هـذا التـأمين لحمايـة مقـدم الخدمـة مـن أخطـار عـدم تسـديد الإئتمـان لـدى العمـلاء، وتتعـدد أنـواع الإئتمـان حسـب الاسـتخدام منهـا الإسـتثماري و التجاري والإستهلاكي.

و- تـأمين الحـوادث العامـة: يغطـي هـذا النـوع مـن التـأمين الخسـائر التـي قـد يتكبـدها المـؤمن لـه، نتيجـة تعرضـه للعديـد مـن الأخطـار الناتجـة عـن السـرقة أو الإنفجـارات أو الكـوارث

الطبيعة، حيث يلتزم المؤمن بتعويض المتضرر (المؤمن له) بمبلغ مالي لا يتجاوز قيمة الضرر.

ي- تأمين المركبات: يعتبر هذا النوع من التأمين الأكثر شيوعاً في السوق الأردني وذلك نظراً لعدد المركبات المتزايدة على اختلاف فئاتها وصفاتها وكثرة الحوادث المرورية التي تلحق الضرر بالغير، إذ يندرج تحت هذا النوع عدة أنواع منها:

النوع الأول التأمين الإلزامي: يفرض هذا النوع في الأردن الزامياً بموجب القانون ويعمل به بموجب نظام التأمين الإلزامي، من المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال المركبات، حيث يلزم كل صاحب مركبة عند قيامه بترخيصها على إجراء التأمين وقد حددت أسعاره وحدود مسؤولياته بموجب التعليمات الصادرة وفقاً للنظام ويشرف على إصدار العقود الإتحاد الأردني لشركات التأمين، عن طريق المكتب الموحد التابع له وعن طريق مكاتبه في دوائر الترخيص ومراكزه الحدودية (جمعة، 2014).

النوع الثاني التأمين التكميلي: يوفر هذا النوع الحماية التأمينية إلى هيكل المركبة المتسببة في ارتكاب الحادث، والتي لا يشملها التأمين الإلزامي وتحدد اسعاره و تغطياته من قبل شركات التأمين حيث تلتزم بتعويض المؤمن له، عن الأضرار الجسمانية التي أصيبت بالمركبة.

النوع الثالث التأمين الشامل: وسمي هذا النوع بالشامل لأنه يجمع بين النوعين السابقين، حيث يتم اصدار هذا العقد من الشركات مباشرة ويتضمن العقد وثيقتين التأمين الإلزامي و التأمين التكميلي.

2-4-3 التأمين على الحياة

يعتبر التأمين على الحياة أبرز أنواع التأمين وأكثرها أهمية في العصر الحالي،لأهميته الاقتصادية من خلال توفير المدخرات عن طريق الأقساط التأمينية حيث تقوم شركات التأمين باستثمارها في المشاريع الاقتصادية مما يعود بالنفع على المؤمن والمؤمن له.

ويعرف (دحدوح،2014) التأمين على الحياة على أنه اتفاق بين طرفين يتعهد فيه الطرف الأول بتغطية خطر الموت الذي يتعرض له أي أنسان في أي لحظة، ولا شك

أن هـذا التـأمين يعتبـر مظهـراً مـن مظـاهر الحيطـة للمسـتقبل، كمـا أنـه يعـد أداة مـن أدوات الإئتمـان مـن الآخـرين بضـمان وثيقـة تـأمين الحيـاة، ويعتبـر هـذا النـوع وسـيلة مـن وسـائل الإدخار على المستوى الفردي والمجتمع ككل.

وينقسم التأمين على الحياة إلى ثلاثة أنواع كما اشار إليها عبدالرحمن(2006) :

النـوع الأول التـأمين علـى الحيـاة لحالـة الحيـاة: هـو إلتـزام مـالي بـين المـؤمن والمـؤمن لـه، حيـث يلتـزم الطـرف الثـاني بـدفع أقسـاط التـأمين مقابـل التـزام المـؤمن بـدفع مبلـغ مـالي، إذا بقي حياً إلى تاريخ معين، ومن صوره التأمين برأس مال معاد أو التأمين بإيراد.

النـوع الثـاني التـأمين علـى الحيـاة لحالـة المـرض أو الإصـابة: هـو عقـد يـتم بـين المـؤمن والمـؤمن لـه حيـث يلتـزم الأول بـدفع مبلـغ معـين مـن المـال، خـلال فتـرة العقـد للمسـتفيد فـي حالة المرض أو الإصابة.

النـوع الثالـث التـأمين علـى الحيـاة لحالـة الوفـاة: فـي هـذا النـوع مـن التـأمين يلتـزم المـؤمن بـدفع مبلغـاً معـين مـن المـال أو راتبـاً محـدداً إلـى المسـتفيد، وذلـك عنـد وفـاة المـؤمن لـه وتـدفع هذه الأموال إلى الورثة.

5-3 حجم الأقساط التأمينية في السوق الأردني خلال فترة الدراسة

تشـير الأقسـاط التأمينيـة إلـى المبـالغ الماليـة التـي يـتم تحصـيلها مـن الأفـراد أو المؤسسـات كمـا هـو متفـق عليـه فـي العقـد مقابـل وثيقـة التـأمين التـي تتمثـل فـي التغطيـات التأمينيـة، فـي حالـة حـدوث الخطـر وتعتبـر الأقسـاط المصـدر الأول لإيـرادات شـركات التـأمين المطالبـة بتغطيـة وثـائق التـأمين للمـؤمن لـه، حيـث يـتم احتسـاب الإيـرادات مـن الأقسـاط بعـد دفـع التعويضـات منهـا، وتنقسـم هـذه الأقسـاط حسـب أنـواع التـأمين إلـى أقسـاط التأمينـات العامـة وأقسـاط التأمين على الحياة.

1-5-3 أقساط التأمينات العامة

تعتمد أقساط التأمينات العامة على الأقساط المدفوعة من الأفراد والمؤسسات (المؤمن له)

بالرغم من اختلاف أنواعها في السوق الأردني ويعرض الجدول رقم (1) إجمالي أقساط التأمينات العامة بالمليون دينار في الأردن خلال فترة الدراسة (1990_2019).

الجدول رقم(1) إجمالي أقساط التأمينات العامة في الأردن.

السنة	إجمالي الاقساط/ مليون دينار	السنة	إجمالي الاقساط/ ميلون دينار	السنة	إجمالي الاقساط/ مليون دينار
1990	35.245	2000	87.895	2010	370.577
1991	38.444	2001	103.037	2011	396.630
1992	45.265	2002	128.348	2012	417.900
1993	50.849	2003	151.894	2013	443.495
1994	53.033	2004	169.900	2014	472.612
1995	66.215	2005	196.942	2015	490.662
1996	71.599	2006	233.583	2016	512.354
1997	69.940	2007	262.297	2017	514.276
1998	85.114	2008	297.155	2018	519.725
1999	84.623	2009	330.275	2019	529.597

المصدر: الاتحاد الاردني لشركات التأمين، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

ويرى الباحث حسب الإحصاءات الصادرة عن الإتحاد الأردني لشركات التأمين في عام1990أن إجمالي اقساط التأمينات العامة بلغت(35.245) مليون دينار أردني وتوزعت على التأمين البحري(7.935) مليون دينار، وتأمين الحريق والمتلكات(4.668) مليون دينار، وتأمين المركبات(19.825)مليون دينار، فيما حقق تأمين الحوادث العامة(2.818) مليون دينار.

ومقارنة مع عام2019 نهاية فترة الدراسة بلغت إجمالي أقساط التأمينات العامة (529.597) ميلون دينار توزعت على التأمين البحري والنقل(16.048)مليون دينار والتأمين الطبي(189.313) مليون دينار،وتأمين الحريق(68.092) مليون دينار وتأمين المركبات(234.355) مليون دينار، وتأمين الإئتمان(0.892) مليون دينار وتأمين الطيران(1.763) مليون دينار، وتأمين المسؤولية(6.323) مليون دينار وتأمين الفروع الآخرى(12.810) مليون دينار.

ويرى الباحث إن ارتفاع إجمالي الأقساط خلال فترة الدراسة يعود إلى عدة أسباب منها: زيادة عدد شركات التأمين في السوق الأردني و زيادة عدد مقدمي الخدمات التأمينية و تنوع الخدمات التأمينية التي تغطي مختلف المخاطر.

2-5-3 أقساط التأمين على الحياة

تعتبر أقساط التأمين على الحياة نظام إدخاري للأفراد حيث تعمل شركات التأمين على تنمية هذه المدخرات مما يجعلها ذات أهمية اقتصادية واجتماعية ويعرض الجدول رقم(2) إجمالي أقساط التأمين على الحياة بالمليون دينار في السوق الأردني خلال فترة الدراسة (1990_2019).

الجدول رقم(2) إجمالي أقساط التأمين على الحياة في الأردن.

السنة	إجمالي الاقساط/ مليون دينار	السنة	إجمالي الاقساط / مليون دينار	السنة	إجمالي الاقساط/ مليون دينار
1990	5.605	2000	16.284	2010	38.038
1991	6.458	2001	17.400	2011	40.800
1992	8.441	2002	18.526	2012	43.767
1993	11.402	2003	19.635	2013	47.437
1994	13.275	2004	21.524	2014	53.097
1995	15.298	2005	22.906	2015	61.038
1996	18.125	2006	23.154	2016	70.583
1997	20.266	2007	29.180	2017	79.837
1998	14.470	2008	35.686	2018	86.156
1999	15.203	2009	34.878	2019	85.698

المصدر: الاتحاد الاردني لشركات التأمين، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

أظهرت البيانات الصادرة عن الإتحاد الأردني لشركات التأمين في عام 1990، أن إجمالي الاقساط المكتتبة في التأمين على الحياة بلغت (5.605) ميلون دينار.

ومع تطور قطاع التأمين في الأردن أظهرت النتائج المالية لعام 2019 بالإستناد لكشوفات الانتاج، لشركات التأمين أن إجمالي أقساط التأمين على الحياة بلغت (85.698) ميلون دينار، وبلغت حصة التأمين على الحياة (14%) من إجمالي الاقساط المكتتبة لفروع التأمين معاً والتي بلغت (615.295) مليون دينار.

ويرى الباحث من خلال الجداول السابقة رقم (1) و رقم (2)ارتفاع مجموع الأقساط المكتتبة بنسبة (1.3%)، حيث وصل إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى (615.295) ميلون دينار مع نهاية عام (2019)، مقارنة مع مبلغ (605.881) ميلون دينار مع نهاية عام (2018).

6-3 دور قطاع التأمين على الإقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة

للتأمين اثاراً إقتصادية متعددة حيث تظهر اثاره على الإقتصاد الأردني في جانبين مهمين، يتمثل الجانب الأول في التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين للمتضررين، ويتمثل الجانب الثاني في إستثمارات قطاع التأمين.

1-6-3 التعويضات

تساهم التعويضات المقدمة من قبل شركات التأمين للمتضررين في تحقيق الأمن والإستقرار الاقتصادي، من خلال إلتزام شركات التأمين بدفع التعويضات للأفراد أو المؤسسات التي تتعرض للخسائر أو الإفلاس وذلك لحماية الاقتصاد، ويعرض الجدول الآتي رقم(3)إجمالي التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(3) إجمالي تعويضات التأمين المدفوعة بالمليون دينار في الأردن.

السنة	إجمالي التعويضات/ مليون دينار	السنة	إجمالي التعويضات/ مليون دينار	السنة	إجمالي التعويضات/ مليون دينار
1990	21.835	2000	67.750	2010	282.104
1991	22.931	2001	79.811	2011	344.935
1992	37.748	2002	86.188	2012	323.042
1993	36.314	2003	108.109	2013	317.029
1994	37.334	2004	123.576	2014	372.918
1995	40.072	2005	142.844	2015	371.770
1996	48.020	2006	174.439	2016	446.964
1997	53.643	2007	207.484	2017	458.684
1998	56.031	2008	221.591	2018	466.300
1999	63.993	2009	263.404	2019	490.249

المصدر: بيانات صاردة عن الإتحاد الأردني لشركات التأمين، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

بالرجوع إلى الجدول السابق رقم(3) يرى الباحث أن إجمالي التعويضات المدفوعة خلال عام 1990 بلغت (21.835) مليون دينار، حيث بلغت قيمة التعويضات في التأمينات العامة(19.572) مليون دينار موزعه كالآتي؛ فرع التأمين البحري(3.314)مليون دينار، وتأمين الحريق والممتلكات(1.887) مليون دينار وتأمين المركبات(13.031)مليون دينار، وتأمين الحوادث العامة(1.341)مليون دينار، بينما بلغ إجمالي التعويضات المدفوعة في التأمين على الحياة(2.263)مليون دينار.

وأظهرت النتائج المالية الصادرة عن الإتحاد الأردني لشركات التأمين أن إجمالي التعويضات المدفوعة في عام 2019 بلغت (490.249) مليون دينار، حيث بلغت تعويضات التأمينات العامة مبلغ(436.155)مليون دينار، موزعة على فروعها على النحو الآتي؛ التأمين البحري والنقل(7.624)مليون دينار، و تأمين الحريق(27.615)مليون دينار، وتأمين المسؤولية(0.645)مليون دينار، و تأمين الإئتمان(1.779)مليون دينار، وتأمين الطيران (0.43)مليون دينار، والتأمين الطبي(161.574)مليون دينار، وتأمين الفروع الآخرى (2.517)مليون دينار وتأمين المركبات (234.357)مليون دينار، بينما بلغت إجمالي التعويضات المدفوعة في التأمين على الحياة(54.094) مليون دينار.

2-6-3 استثمارات قطاع التأمين

تعد وظيفة الاستثمار من أهم وظائف شركات التأمين كونها تعتبر من المؤسسات المالية التي تتجمع لديها أموال ضخمة من خلال رؤوس الأموال و الإحتياطات وأقساط التأمين، والتي تقوم بإستثمارها مما يعود بالنفع على شركات التأمين والمساهمين و حملة الوثائق، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. ويعرض الجدول الآتي رقم (4) إجمالي إستثمارت قطاع التأمين بالمليون دينار خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(4) إجمالي استثمارات قطاع التأمين في الأردن.

السنة	إجمالي الاستثمارات / مليون دينار	السنة	إجمالي الاستثمارات/ مليون دينار	السنة	إجمالي الاستثمارات/ مليون دينار
1990	61.737	2000	146.700	2010	473.876
1991	64.698	2001	150.576	2011	454.946
1992	72.754	2002	168.970	2012	470.802
1993	78.882	2003	213.957	2013	499.751
1994	104.132	2004	263.591	2014	524.584
1995	103.805	2005	410.150	2015	535.739
1996	107.070	2006	410.300	2016	543.453
1997	124.856	2007	457.089	2017	565.567
1998	143.000	2008	470.540	2018	563.477
1999	149.700	2009	484.551	2019	577.074

المصدر: الإتحاد الأردني لشركات التأمين، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

تشير النتائج المالية الصادرة عن الإتحاد الأردني لشركات التأمين إن إجمالي استثمارات قطاع التأمين في لعام 1990 بلغت(61.737) مليون دينار وبلغت اجمالي الموجدات لشركات التأمين (84.978) مليون دينار، وكان رأس المال المدفوع من قبل شركات التأمين (24.377) مليون دينار، وحقق قطاع التأمين أرباحاً بعد الرسوم والضريبة (7.636) مليون دينار.

ومقارنة مع نهاية عام2019 وحسب البيانات المالية بلغ مجموع استثمارت قطاع التأمين (577.074) مليون دينار، وبلغت قيمة الموجودات (996.179) مليون دينار بينما بلغ رأس المال المدفوع (271.323) مليون دينار، وقد حقق قطاع التأمين أرباحاً بعد الضريبة والرسوم مبلغ (19.359) مليون دينار.

7-3 قطاع التأمين و المتغيرات الاقتصادية الأردنية

تكمن أهمية قطاع التأمين في كونه جزءاً لا يتجزء من القطاعات الإقتصادية في الأردن والتي تؤثر بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية من خلال الأقساط والتعويضات والإستثمارت، التي تشكل بدورها منظومة مالية تؤدي إلى رفد الإقتصاد الوطني.

1-7-3 التأمين وميزان المدفوعات

يحضى ميزان المدفوعات بأهمية كبيرة في الأردن، ويعتبرمن المؤشرات الاقتصادية المهمة لأنه يعكس قوة الإقتصاد ويبرز المعاملات الدولية و يوضح الوضع الإقتصادي للدولة.

والتأمين كأحد أوجه النشاطات الإقتصادية الذي يؤثر على ميزان المدفوعات من خلال رصيد العمليات التأمينية الذي يتضمن الفرق بين أموال التأمين الصادرة وأموال التأمين الواردة، حيث تمثل أموال التأمين الواردة من الخارج إلى شركات التأمين الأردنية إيرادات خارجية وتشمل على تحويلات الشركات الأردنية العاملة بالخارج ووكلاء هذه الشركات وأرباح الإكتتابات واستثمارتها وأقساط إعادة التأمين (الهلسة،1984).

ويعرض الجدول رقم(5) نتائج أعمال فروع التأمين خارج الأردن خلال الفترة(2015-2019)، والتي تمثلت في اقساط التأمين و التعويضات والأرباح.

الجدول رقم(5) نتائج أعمال فروع التأمين خارج الأردن.

السنة	إجمالي الاقساط / مليون دينار	إجمالي التعويضات/ مليون دينار	إجمالي الأرباح/ مليون دينار
2015	10.081	7.122	1.178 -
2016	13.927	8.242	2.413 -
2017	15.404	14.418	0.273 -
2018	12.887	10.538	499.751
2019	9.685	9.312	0.238

المصدر: الإتحاد الأردني لشركات التأمين، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

تشير النتائج المالية الصادرة عن الإتحاد الأردني لشركات التأمين أن إجمالي الأقساط المكتتبة التي حققتها شركتين تأمين لديها فروع خارج الأردن وهما شركة التأمين الأردنية وشركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث لعام 2015 بلغت(10.081) مليون دينار، وبلغت إجمالي التعويضات لفروع التأمين خارج الأردن (7.122) مليون دينار، وتكبدت خسائر بلغت (1.178) مليون دينار.

ومقارنة مع عام 2019 بلغت إجمالي الأقساط المكتتبة التي حققتها شركة تأمين واحدة لديها فروع خارج الأردن وهي شركة التأمين الأردن(9.685) مليون دينار، وبلغت إجمالي التعويضات (9.312) مليون دينار، وبلغت قيمة الأرباح (0.238) مليون دينار.

2-7-3 التأمين والناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الذي يقيس قيمة الإنتاج النهائية للسلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال فترة زمنية معينة، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي الأرقام القياسية لتقييم النشاط الإقتصادي وفهم العلاقات الإقتصادية بين الدول الأخرى(الصاوي،2012).

ويعد قطاع التأمين من القطاعات الإقتصادية المهمة التي تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، حيث تشير البيانات خلال فترة الدرسة(1990-2019) إلى

المساهمة النسبية لقطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي الأردني كما هو موضح في الشكل الآتي.

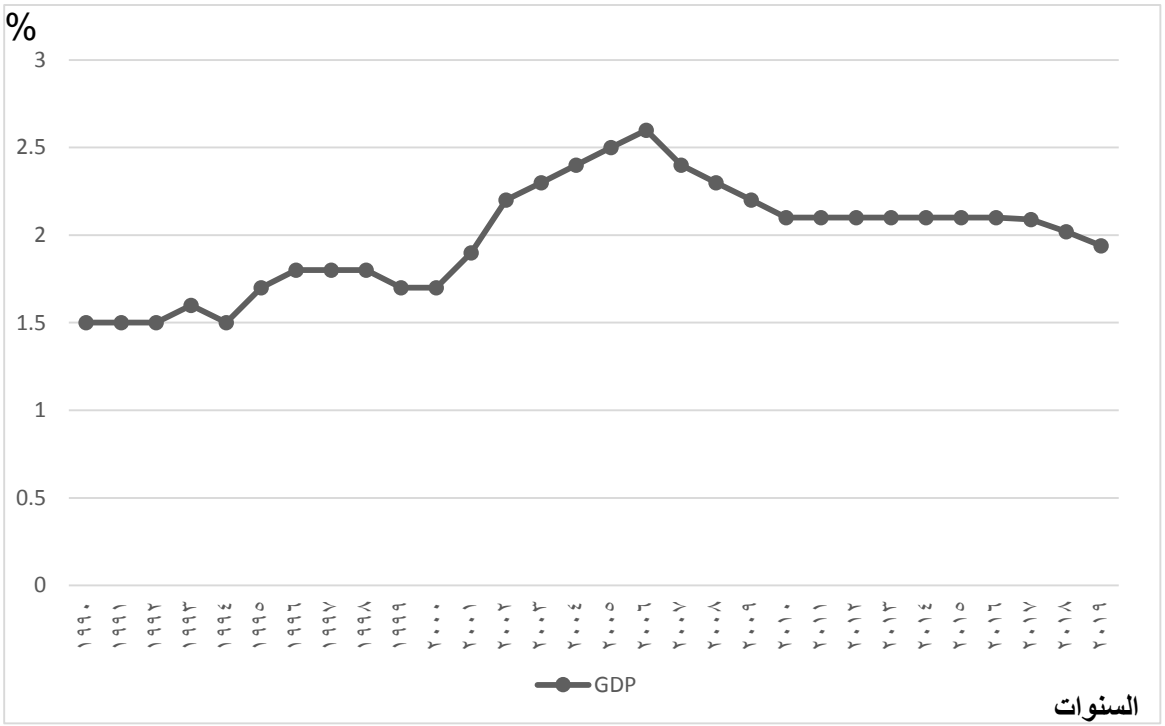

الشكل رقم (2)مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1990-2019)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(1 في الملاحق)

ويرى الباحث من خلال الشكل السابق رقم (2) إن الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي الأردني كانت متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض، حيث سجلت أقل نسبة مساهمة لقطاع التأمين في عام 1990حيث بلغت (1.5%)، بينما سجلت أعلى نسبة مساهمة لقطاع التأمين في عام 2006 حيث بلغت (2.6%).

والتأمين كأحد الأنشطة الاقتصادية والمالية المهمة في الأردن والذي يعمل على تعزيز الدخل الوطني، من خلال الإيرادت المتمثلة في مخصصات ضريبة الدخل والمبيعات ورسوم الجامعات والبحث العلمي والطوابع، التي تحصلها الحكومة من قطاع التأمين بشكل سنوي(جرادات، 2003).

ويعرض الجدول رقم (6) إيرادات الحكومة الأردنية من قطاع التأمين خلال فترة الدراسة(1990-2019) بالمليون دينار.

الجدول رقم(6) إيرادات الحكومة الأردنية من قطاع التأمين

السنة	إجمالي الإيرادات/ مليون	السنة	إجمالي الإيرادات/ مليون	السنة	إجمالي الإيرادات/ مليون
1990	غ. م	2000	3.000	2010	4.524
1991	3.900	2001	2.483	2011	1.253
1992	4.400	2002	2.832	2012	4.077
1993	4.800	2003	3.888	2013	7.007
1994	5.100	2004	5.738	2014	8.013
1995	5.200	2005	12.263	2015	7.682
1996	4.300	2006	5.588	2016	7.898
1997	3.700	2007	6.726	2017	0.645
1998	3.300	2008	7.913	2018	4.187
1999	3.000	2009	5.558	2019	5.434

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتموين،منشورات إدارة التأمين، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

- إجمالي الإيردات لعام 1990 غير متاحة.

ويرى الباحث من خلال الإحصاءات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والتموين إن إجمالي الإيرادات المحصلة من قطاع التأمين والمتمثلة في الضرائب والطوابع ورسوم الجامعات والبحث العلمي في عام 1991 بلغت نحو (3.900) مليون دينار، بينما بلغت إجمالي الإيرادات المحصلة من قطاع التأمين خلال عام 2019 نحو (5.434) مليون دينار اردني.

الفصل الرابع

التحليل الوصفي والقياسي

4-1تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تحليل متغيرات الدراسة وعرض النموذج القياسي الملائم للدراسة للوصول إلى هدف الدراسة في تحديد دور قطاع التأمين على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990-2019)، من خلال دراسة اثر كُل من (عدد شركات التأمين،وأقساط التأمين على الحياة، وأقساط التأمينات العامة، وإجمالي استثمارات التأمين، ومعدل التضخم) كمتغيرات مستقلة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يعرض هذا الفصل المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التحليلي القياسي ومجموعة من الاختبارات الأولية اللازمة من اجل تحديد منهجية التحليل المناسبة لتحقيق هدف الدراسة.

4-2 التعريفات الاجرائية

بداية يعرض هذا الفصل التعريفات الإجرائية الخاصة بمتغيرات الدراسة:

- **المتغير التابع:**

- **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** هو إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية معينة (الأشوح، 2018). وتم الحصول على بيانات هذا المتغير من دائرة الإحصاءات العامة في الأردن وعلى افتراض أن سنة الاساس 1994.

- **المتغيرات المستقلة:**

- **شركات التأمين:** ممثلة بعدد شركات التأمين، وهي عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بإبرام عقد يتعهد بموجبه المؤمن بأن يعوض الخسائر التي يتعرض لها المؤمن له مقابل مبلغ نقدي يدفعه المؤمن له يُسمى قسط التأمين (سليمة، 2014). حيث تم الحصول على بيانات

عدد شركات التأمين لكل سنة من التقارير السنوية الصادرة عن الاتحاد الأردني لشركات التأمين.

- **أقساط التأمين على الحياة:** هي الأقساط التي تحصل عليها شركات التأمين عندما يتقدم شخص ما إلى الشركة لإبرام عقد التأمين على الحياة لمدة معينة، وبموجبه تلتزم الشركة بدفع المبلغ له مع فوائده بعد إتمام المدة أو دفع المال لورثته إن مات حتى وإن لم يدفع قسطاً واحداً (جمعة، 2014). حيث تم احتساب إجمالي اقساط التأمين على الحياة بالاعتماد على الصيغة الآتية:

$PLI_t=TP_t-NLP_t$

حيث أن:

PLI_t: اجمالي اقساط التأمين على الحياة في السنة t

TP_t: اجمالي الاقساط في السنة t

NLP_t: اجمالي اقساط التأمينات العامة في السنة t

- **أقساط التأمينات العامة:** هي الأقساط التي تتجمع لدى شركات التأمين من خلال تأمين الممتلكات أو المسؤولية المدنية نحو الغير، إذ أن تأمين الممتلكات يُغطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشأة في ممتلكاتهم، ومنها تأمين الحريق والسرقة والسطو والنقل بأنواعه (زيدان، 2013). حيث تم احتساب إجمالي اقساط التأمينات العامة بالاعتماد على الصيغة الأتية:

$NLP_t =TP_t-PLI_t$

حيث أن:

NLP_t: اجمالي اقساط التأمينات العامة في السنة t

TP_t: اجمالي الاقساط في السنة t

PLI_t: اجمالي اقساط التأمين على الحياة في السنة t

- **استثمارات التأمين:** مقاسه بإجمالي استثمارات شركات التأمين، وهي الأموال التي يتم توظيفها لفترة زمنية محددة للحصول على تدفقات نقدية في المستقبل تعويضاً عن القيمة الحالية للأموال ومخاطرة التضخم وتقلب تلك التدفقات (التميمي، 2004). حيث تم الحصول على إجمالي استثمارات التأمين لكل سنة

من التقارير السنوية الصادرة عن الاتحاد الأردني لشركات التأمين خلال الفترة الدراسة.

- **معدل التضخم:** وهو عبارة عن نسبة التغير في مؤشر الأسعار، وتم إضافة القيمة (+1) لجميع قيم التضخم حتى تصبح جميع القيم موجبة ويتم أخذ اللوغاريتم لهذا المتغير، وتم الحصول على البيانات الخاصة بالتضخم من البنك المركزي الأردني وعلى افتراض سنة الأساس2010.

3-4مصادر البيانات

تعتمد الدراسة على البيانات والإحصائيات الصادرة عن الجهات المعنية والمواقع الإلكترونية حيث تم الحصول على بيانات كُل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم من قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة، كما تم الحصول على البيانات الخاصة بشركات التأمين الأردنية من موقع بورصة عمان

4-4النموذج القياسي

بهدف اختبار فرضيات الدراسة، تم صياغة النموذج القياسي الآتي بالاعتماد على دراسة (Oke,2012) لقياس دور قطاع التأمين على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990-2019)، ويُمكن كتابة النموذج على الشكل الآتي:

$$GDP_t = f\,(NIC_t, PLI_t, NLP_t, TII_t, INF_t) \ldots\ldots (1)$$

وعند أخذ الصيغة اللوغاريتمية للمعادلة بسبب اختلاف وحدات القياس الخاصة بالمتغيرات، فإنه يُمكن صياغة المعادلة رقم (1) على النحو الآتي:

$$Log(GDP_t) = \alpha_0 + \alpha_1 Log(NIC_t) + \alpha_2 Log(PLI_t) + \alpha_3 Log(NLP_t) + \alpha_4 Log(TII_t) + \alpha_5 Log(INF_t) + U_t \ldots\ldots (2)$$

حيث:

Log: إشارة إلى الصيغة اللوغاريتمية.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

NIC: عدد شركات التأمين الأردنية.

PLI: أقساط التأمين على الحياة.

NLP: أقساط التأمينات العامة.

TII: إجمالي استثمارات شركات التأمين.

INF: معدل التضخم.

α_0: الحد الثابت.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: المعلمات التي تم تقديرها.

t: الفترة الزمنية.

U_t: حد الخطأ العشوائي.

4-5التحليل الوصفي

يُعتبر التحليل الوصفي من أهم الطرق التي تُمكن الباحث من رسم تصور لأثر بعض المتغيرات على ظاهرة معينة خاصة من خلال قياس معامل الارتباط، ومن هنا سيتم تقديم عرض للتحليل الوصفي الخاص بمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2019).

جدول رقم (7): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

INF	TII	NLP	PLI	NIC	GDP	
3.870933	312.7561	240.9827	32.53045	24.50000	11621.25	**الوسط الحسابي**
3.297000	336.8705	183.4211	22.21476	26.00000	7579.300	**الوسيط**
16.20900	565.6566	529.5966	86.15618	28.00000	27652.80	**أعلى قيمة**
-0.852000	61.73706	35.24516	5.604662	18.00000	2463.700	**أقل قيمة**
3.725632	193.1200	181.0632	23.69431	3.550134	8532.395	**الانحراف المعياري**
1.760434	-0.006926	0.384900	1.046735	-1.032322	0.592174	**قيم الالتواء**
6.626847	1.250470	1.553518	2.987343	2.642904	1.801055	**معامل التفرطح**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي E-views 10.

أشارت البيانات المعروضة في الجدول رقم (7) إلى أن الوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة بلغ (11621.25) مليون دينار أردني، كما بلغ الانحراف المعياري للقيم عن وسطها الحسابي (8532.395) مليون دينار أردني، وبلغ

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أدنى قيمة له في عام 1990 وبقيمة (2463.700) مليون دينار أردني بينما بلغ أعلى قيمة له في عام 2019 وبقيمة (27652.80) مليون دينار أردني.

أما فيما يتعلق بالوسط الحسابي لعدد شركات التأمين في الأردن خلال فترة الدراسة فقد بلغ (24.5) شركة تأمين أردنية، وبلغ الانحراف المعياري للقيم عن وسطها الحسابي حوالي (3.55)، وكان أكبر عدد لشركات التأمين الأردنية (28) شركة تأمين وذلك خلال الأعوام 2007-2012، بينما كان أقل عدد لشركات التأمين الأردنية (18) شركة تأمين وذلك خلال الأعوام 1990-1995.

كما بلغ الوسط الحسابي لأقساط التأمين على الحياة (32.53) مليون دينار أردني، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (23.69) مليون دينار أردني، وبلغت أقساط التأمين على الحياة أوج ارتفاعها في عام 2019 لتصل إلى (86.156) مليون دينار أردني بينما بلغت أقل قيمة لها (5.605) مليون دينار أردني وذلك في عام 1990.

وبلغ الوسط الحسابي لأقساط التأمينات العامة خلال فترة الدراسة (240.983) مليون دينار أردني، كما بلغ الانحراف المعياري للقيم عن وسطها الحسابي (181.063) مليون دينار أردني، كما بلغت أقساط التأمينات أوج ارتفاعها في عام 2019 لتصل إلى (529.597) مليون دينار أردني، بينما بلغت أقل قيمة لها (35.245) مليون دينار أردني وذلك في عام 1990.

أما متوسط إجمالي حجم استثمارات شركات التأمين الأردنية خلال فترة الدراسة فقد بلغ ما يُقارب (312.756) مليون دينار أردني، كما بلغ الانحراف المعياري له (193.120) مليون دينار أردني، وبلغت أعلى قيمة لإجمالي حجم استثمارات شركات التأمين الأردنية (565.657) مليون دينار أردني وذلك في عام 2017، كما بلغت أقل قيمة (61.737) مليون دينار أردني وذلك في عام 1990.

وفيما يتعلق بالوسط الحسابي لمعدل التضخم خلال فترة الدراسة فقد بلغ (3.871%) وبلغ الانحراف المعياري للقيم عن وسطها الحسابي (3.726%)، وبلغ معدل التضخم أوج ارتفاعه في عام 1990 ليصل إلى (16.209%)، كما بلغ أقل قيمة له في عام 2015 ليصل إلى (0.852-%).

وأشارت النتائج في الجدول رقم (7) إلى أن جميع قيم معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت ضمن المعدل الطبيعي {3,3-}، حيث بلغت أعلى قيمة لمعامل الالتواء (1.760) وذلك لمتغير معدل التضخم، بينما بلغت أقل قيمة لمعامل الالتواء (1.032-) وذلك لمتغير عدد شركات التأمين الأردنية، وهذا يدل على أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

كما أوضحت النتائج بأن جميع قيم معامل التفلطح أقل من (10)، حيث بلغت أكبر قيمة لمعامل التفلطح (6.627) وذلك لمتغير معدل التضخم، بينما بلغت أقل قيمة لمعامل التفلطح (1.250) وذلك لمتغير حجم استثمارات شركات التأمين الأردنية، وهذا يدل على أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

وضمن التحليل الوصفي يعرض الجدول الآتي رقم (8) نتائج معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة من اجل قياس قوة واتجاه العلاقة الإحصائية بين متغيرين سواء أكانت علاقة ايجابية أو سلبية، حيث تتراوح قيمته بين (1+) والذي يدل على الارتباط التام الموجب و(1-) والذي يدل على الارتباط التام السالب.

جدول نتائج رقم (8): معامل الارتباط بيرسون

INF	TII	NLP	PLI	NIC	GDP	
					1.000	**GDP**
				1.000	0.310	**NIC**
			1.000	0.248	0.970	**PLI**
		1.000	0.944	0.370	0.992	**NLP**
	1.000	0.961	0.869	0.487	0.927	**TII**
1.000	-0.167	-0.221	-0.262	-0.210	-0.233	**INF**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي E-views 10.

أشارت نتائج الجدول رقم (8) إلى وجود ارتباط طردي ضعيف بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعدد شركات التأمين الأردنية، بالإضافة إلى وجود ارتباط طردي قوي بين كُل من (أقساط التأمين على الحياة، وأقساط التأمينات العامة، وإجمالي استثمارات شركات التأمين) مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أشارت النتائج إلى وجود ارتباط عكسي ضعيف بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم خلال

فترة الدراسة، حيث تم التركيز في هذا الشرح على علاقة متغيرات الدراسة بالمتغير التابع.

6-4 الاختبارات الأولية

من أجل تحقيق هدف الدراسة والمتمثل في دراسة دور قطاع التأمين على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990-2019)، وتم إجراء عدد من الاختبارات الإحصائية الأولية وذلك من أجل تجنب الحصول على نتائج غير صحيحة، وتتمثل تلك الاختبارات فيما يلي:

- اختبار سكون السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) والمتمثل في اختباري ديكي – فولر الموسع وفيليبس بيرون.
- اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني.
- اختبار التكامل المشترك.

1-6-4 اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

يُعتبر اختبار جذر الوحدة من الاختبارات الأولية المهمة لمعرفة درجة سكون متغيرات الدراسة المستخدمة في النموذج القياسي، حيث أن معظم المتغيرات الاقصادية تتضمن جذر الوحدة، مما يؤدي إلى ظهور مشكلة الانحدار الزائف، حيث أشار العالمان (Engel and Newbold,1974)إلى ضرورةوأهمية التأكد من سكون السلاسل الزمنية قبل القيام بعملية تقدير النموذج القياسي، إذ تُعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا كان وسطها الحسابي وتباينها ثابتين مع مرور الزمن.

وتم في هذا الفصل اختبار سكون السلاسل الزمنية من عدمها من خلال الاعتماد على اختبار ديكي – فولر الموسع Augmented Dickey – Fuller (ADF)واختبار فيليبس بيرون Phillips Perron (PP) من خلال اختبار الفرضية العدمية H_0 بوجود جذر الوحدة وعدم سكون السلسلة الزمنية، وذلك من خلال مقارنة القيمة المطلقة لـt المحسوبة بالقيمة المطلقة لـt الجدولية، فعندما تكون القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أقل من القيمة المطلقة لـ t الجدولية، فإن ذلك يدل على أن

السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة وغير ساكنة عند المستوى، وهنا لابد من إعادة الاختبار عند الفرق الأول، فإذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية فإن ذلك يدل على رفض الفرضية الصفرية H_0، أي السلسلة الزمنية ساكنة ولا تحتوي على جذرالوحدة (Gujarati, 2004). والجدول رقم (9) يُبين نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (9): نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع

المتغير	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	الاستقرار
Log(GDP)	-0.38	-2.97	عند المستوى
	-3.48	-2.97	**عند الفرق الأول**
Log(NIC)	-2.04	-2.97	عند المستوى
	-5.20	-2.97	**عند الفرق الأول**
Log(PLI)	-1.40	-2.97	عند المستوى
	-3.88	-2.97	**عند الفرق الأول**
Log(NLP)	-2.11	-2.97	عند المستوى
	-4.03	-2.97	**عند الفرق الأول**
Log(TII)	-1.82	-2.97	عند المستوى
	-3.90	-2.97	**عند الفرق الأول**
Log(INF)	**-4.35**	-2.97	**عند المستوى**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي E-views 10.

تم تحديد القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%.

تم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بالاعتماد على القيم الدنيا لاختبار AIC لإلغاء مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج ADF.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (9) عدم سكون متغيرات الدراسة عند المستوى ما عدا متغير التضخم، مما يدل على قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على وجود جذر الوحدة وعدم سكون متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية5%، لذلك تم إعادة الاختبار والتأكد من النتائج بعد أخذ الفرق الأول، وأشارت النتائج إلى سكون السلسلة الزمنية لجميع متغيرات الدراسة المستخدمة في النموذج القياسي عند تطبيق الاختبار على الفرق الاول، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة وسكون السلسلة الزمنية عند مستوى معنوية 5%. ويُبين الجدول رقم (10) نتائج اختبار فيليبس بيرون لسكون السلاسل الزمنية:

جدول رقم (10): نتائج اختبار فيليبس بيرون

المتغير	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	الاستقرار
Log(GDP)	-0.67	-2.97	عند المستوى
	-3.65	-2.97	**عند الفرق الأول**
Log(NIC)	-2.04	-2.97	عند المستوى
	-5.20	-2.97	**عند الفرق الأول**
Log(PLI)	-1.32	-2.97	عند المستوى
	-3.86	-2.97	**عند الفرق الأول**
Log(NLP)	-1.79	-2.97	عند المستوى
	-4.24	-2.97	**عند الفرق الأول**
Log(TII)	-1.73	-2.97	عند المستوى
	-3.87	-2.97	**عند الفرق الأول**
INF	**-4.30**	-2.97	**عند المستوى**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي E-views 10.

جاءت النتائج في الجدول رقم (10) تتفق مع نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع في الجدول رقم (9) بعدم سكون متغيرات الدراسة عند المستوى ما عدا متغير التضخم، وعند أخذ الفرق الأول أصبحت جميع متغيرات الدراسة ساكنة عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة.

4-6-2 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

بعد أن تم إجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية، لابد من إجراء اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني الأمثل للنموذج القياسي المستخدم، وذلك بناءً على معيار أكايك Akaike Info Criterion (AIC)، ومعيار شوارتز Schwarz Info Criterion (SIC)، ومعيار هانان كوين Hannan-Quinn (HQ)، ومعيار خطأ التنبؤ النهائي Final Prediction Error Criterion (FPE)، ومعيار الاختبار المعدل لنسبة الإحتمالية Likelihood Ratio Test (LRT)، حيث تقوم هذه المعايير باختيار فترة الإبطاء المناسبة التي تكون فيها فترة الإبطاء للمتغيرات أقل ما يُمكن (Aug,2007). وتم الاعتماد على معيارأكايك Akaike Info Criterion (AIC)في تحديد عدد فترات التباطؤ الأمثل للنموذج القياسي المستخدم. يُبين الجدول رقم (11) بأن عدد فترات التباطؤ الزمني الأمثل لنموذج الدراسة هو (3) فترات زمنية بناءً على معيار أكايك(AIC) Akaike Info Criterion.

جدول رقم (11): نتائج تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

عدد فترات التباطؤ الزمني	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	11.69095	NA	2.64e-08	-0.421552	-0.133588	-0.335925
1	183.7961	254.9706	1.19e-12	-10.50342	-8.487671	-9.904031
2	233.7355	51.78892	6.63e-13	-11.53596	-7.792431	-10.42281
3	351.1923	69.60403*	7.33e-15*	**-17.56980***	-12.09849*	-15.94289*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي E-views 10.

3-6-4 اختبار التكامل المشترك

لابد من إجراء اختبار التكامل المشترك بعد إجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية واختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني للتأكد من وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة في النموذج القياسي المستخدم.

وبما أن نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية لاختباري ديكي – فولر الموسع وفيليبس بيرون أوضحت بأن متغيرات الدراسة بعضها ساكن عند المستوى وبعضها عند الفرق الأول، فإنه لا يُمكن إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، وسيتم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test)والمقترح من قبل (Pesaran et al.,2000)،حيث يمتاز اختبار الحدود للتكامل المشترك بأنه يُمكن استخدامه عندما تكون بعض متغيرات الدراسة ساكن عند المستوى وبعضها ساكن عن الفرق الأول أو كليهما، كما يُمكننا من تقدير العلاقة في المدى الطويل والقصير معاً ويُمكن استخدامه في حالة العينات صغيرة الحجم (Haque andYusop,2012).

والجدول رقم (12) يُبين نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بناءً على تقدير المعادلة رقم (2) حيث تمثل المتغير التابع بـ Log(GDP) والمتغيرات المستقلة Log(NIC), Log(PLI), Log(NLP), Log(TII), Log(INF):

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الحدود

المعادلة	F المحسوبة	F الجدولية عند مستوى دلالة 5%		القرار K=5
		I(0)	I(1)	
$Log(GDP_t) = f\ (Log(NIC_t), Log(PLI_t), Log(NLP_t), Log(TII_t), Log(INF_t))$	63.62526	2.39	3.38	يوجد تكامل
$Log(NIC_t) = f\ (Log(GDP_t), Log(PLI_t), Log(NLP_t), Log(TII_t), Log(INF_t))$	4.589194	2.39	3.38	يوجد تكامل
$Log(PLI_t) = f\ (Log(NIC_t), Log(GDP_t), Log(NLP_t), Log(TII_t), Log(INF_t))$	12.17713	2.39	3.38	يوجد تكامل
$Log(NLP_t) = f\ (Log(NIC_t), Log(PLI_t), Log(GDP_t), Log(TII_t), Log(INF_t))$	7.951613	2.39	3.38	يوجد تكامل
$Log(TII_t) = f\ (Log(NIC_t), Log(PLI_t), Log(NLP_t), Log(GDP_t), Log(INF_t))$	8.759025	2.39	3.38	يوجد تكامل
$Log(INF_t) = f\ (Log(NIC_t), Log(PLI_t), Log(NLP_t), Log(TII_t), Log(GDP_t))$	2.373489	2.39	3.38	لا يوجد تكامل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي E-views 10.

تُشير نتائج الجدول رقم (12) إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة في النموذج القياسي المستخدم، حيث أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيم العليا للحدود الحرجة I(1) عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند تقدير المعادلة رقم (2) والتي تم تمثيلها بالصف الأول من الجدول السابق رقم (12).

7-4 تقدير المعادلة في المدى الطويل

بعد أن تم التأكد من أن بعض متغيرات الدراسة ساكن عند المستوى وبعضها ساكن عند الفرق الأول، وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة المستخدمة باستخدام اختبار الحدود، ولقياس دور قطاع التأمين والمتمثل في المتغيرات (عدد شركات التأمين الأردنية، وأقساط التأمين على الحياة، وأقساط التأمينات العامة، وإجمالي استثمارات التأمين، ومعدل التضخم) على الاقتصاد الأردني والمتمثل في متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1990-2019)، فإنه تم تقدير المعادلة باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Approach to Co-integration (ARDL)) الذي تم تطويره بواسطة (Pesaran et al.,2000). والجدول رقم (13) يُبين نتائج تقدير المعادلة في المدى الطويل، حيث تُعبر المعلمات عن المرونات بسبب استخدام اللوغاريتم لجميع متغيرات المعادلة:

جدول رقم (13): نتائج تقدير المعادلة في المدى الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(NIC)	-0.586578	0.041676	-14.07484	0.0000
LOG(PLI)	0.071048	0.031277	2.271558	0.0723
Log(NLP)	0.562922	0.046931	11.99468	0.0001
Log(TII)	0.307981	0.050455	6.104020	0.0017
Log(INF)	0.025892	0.005107	5.070299	0.0039
C	6.317879	0.120432	52.46010	0.0000
R-Squared	0.959983		**D.W**	2.450671
Adjusted R-Squared	0.929966		**Prob (F-statistic)**	0.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي E-views 10.

ومن خلال الجدول رقم (13) يُمكن كتابة المعادلة على الشكل الآتي:

$$\text{Log(GDP)} = 6.318 - 0.587\ \text{log(NIC)} + 0.071\ \text{Log(PLI)} + 0.563\ \text{Log(NLP)} + 0.308\ \text{Log(TII)} + 0.026\text{Log(INF)} \quad \ldots\ldots (3)$$

أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (13) بأن جميع معلمات المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (عدد شركات التأمين الأردنية، وأقساط التأمينات العامة، وإجمالي استثمارات التأمين، ومعدل التضخم) مقبولة إحصائياً عند مستوى دلالة 5% ما عدا متغير أقساط التأمين على الحياة مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية 10%، كما أوضحت النتائج بأن قيمة معامل التحديد المعدل AdjustedR-Squared(93%) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة مُجتمعة تُفسر (93%) من التغير في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتُشير قيمة إحتمالية F-statistic إلى معنوية وجودة النموذج الذي تم تقدير حيث أن الاحتمالية أقل من 5%.

ويُمكن تفسير النتائج كما يلي:

- **عدد شركات التأمين (NIC):** أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ومقبولة إحصائياً بين عدد شركات التأمين الأردنية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة عدد شركات التأمين الأردنية بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (0.587%) مع ثبات العوامل الاخرى، وذلك يتعارض مع دراسة (Oke, 2012). وقد يعود السبب في ذلك إلى أن زيادة عدد شركات التأمين بشكل غير مبرر أدى

إلـى زيـادة المنافسـة بـين شـركات التـأمين ممـا أدى إلـى انخفـاض ربـح الشـركات، وبالتـالي قـدرتها علـى الاسـتثمار ممـا اثـر سـلبا علـى النـاتج المحلـي الإجمـالي. او قـد يعـود السـبب فـي العلاقـة العكسـية نتيجـة ارتبـاط هـذا المتغيـر بشـكل ايجـابي مـع إجمـالي اسـتثمارات التـأمين ووجـود المتغيـرين فـي المعادلـة اثـر علـى معامـل هـذا المتغير.

- **أقسـاط التـأمين علـى الحيـاة (PLI):** أشـارت النتـائج إلـى وجـود علاقـة طرديـة ومقبولـة إحصـائياً بـين أقسـاط التـأمين علـى الحيـاة والنـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي عنـد مسـتوى معنويـة 10%، حيـث أن زيـادة أقسـاط التـأمين علـى الحيـاة بمقـدار (1%) يـؤدي إلـى ارتفـاع النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي بمقـدار (0.071%) مع ثبات العوامل الاخرى، وذلك يتوافق مع دراسة (Oke, 2012).
- **أقسـاط التأمينـات العامـة (NLP):** أشـارت النتـائج إلـى وجـود علاقـة طرديـة ومقبولـة إحصـائياً بـين أقسـاط التأمينـات العامـة والنـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي عنـد مسـتوى معنويـة 5%، حيـث أن زيـادة أقسـاط التأمينـات العامـة بمقـدار (1%) يـؤدي إلـى ارتفـاع النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي بمقـدار (0.563%) مـع ثبـات العوامل الاخرى، وذلك يتوافق مع دراسة (Oke, 2012).
- **إجمـالي اسـتثمارات التـأمين (TII):** أشـارت النتـائج إلـى وجـود علاقـة طرديـة ومقبولـة إحصـائياً بـين إجمـالي اسـتثمارات التـأمين والنـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي عنـد مسـتوى معنويـة 5%، حيـث أن زيـادة إجمـالي اسـتثمارات التـأمين بمقـدار (1%) يـؤدي إلـى ارتفـاع النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي بمقـدار (0.308%) مـع ثبـات العوامـل الاخـرى، وذلـك يتوافـق مـع دراسة(Oke,2012).
- **معـدل التضـخم (INF):** أشـارت النتـائج إلـى وجـود علاقـة طرديـة ومقبولـة إحصـائياً بـين معـدل التضـخم والنـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي عنـد مسـتوى معنويـة 5%، حيـث أن زيـادة معـدل التضـخم بمقـدار (1%) يـؤدي إلـى ارتفـاع النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي بمقـدار (0.026%) مـع ثبـات العوامـل الاخـرى، وذلـك يتعـارض مـع الفرضـية الاقتصـادية المتوقعـة ومـع دراسـة (Oke,2012). وقـد يعـود السـبب فـي ذلـك إلـى أن ارتفـاع معـدلات التضـخم يـؤدي إلـى ارتفـاع

المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بين الأفراد لصالح الطبقة الغنية في المجتمع، وبالتالي زيادة أرباح رؤوس الأموال وأصحاب الشركات بنسبة أكبر من زيادة التكاليف، مما يؤدي إلى تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على زيادة استثماراتهم إلى القطاعات ذات الطلب الأعلى، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

8-4 تقدير المعادلة في المدى القصير

يُبين الجدول رقم (14) نتائج تقدير نموذج الدراسة في المدى القصير، حيث أشارت النتائج إلى أن قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) في نموذج الدراسة (1.121148-)عند مستوى معنوية (0.0000)، وذلك يعني أن التوازن في المدى القصير لا يقترب من التوازن في المدى الطويل، حيث أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة وأكبر من (1-) وذات دلالة إحصائية (الإحتمالية أقل من 5%)، كما أن التغيرات في المدى الطويل تحتاج إلى تسعة شهور (0.8919=1.121148/1) حتى يتم تصحيحها في المدى القصير.

جدول رقم (14): نتائج تقدير المعادلة في المدى القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(RGDP(-1))	-0.075113	0.032921	-2.281634	0.0714
DLOG(NIC)	-0.204660	0.021284	-9.615638	0.0002
DLOG(NIC(-1))	-0.057826	0.015171	-3.811667	0.0125
DLOG(NIC(-2))	0.146548	0.026340	5.563728	0.0026
DLOG(PLI)	0.034261	0.021291	1.609131	0.1685
DLOG(PLI(-1))	-0.126389	0.015404	-8.205166	0.0004
DLOG(NLP)	-0.174207	0.020965	-8.309494	0.0004
DLOG(NLP(-1))	-0.471460	0.032136	-14.67084	0.0000
DLOG(NLP(-2))	-0.142047	0.023401	-6.070031	0.0018
DLOG(TII)	-0.013246	0.012234	-1.082754	0.3283
DLOG(TII(-1))	-0.400671	0.018244	-21.96225	0.0000
DLOG(TII(-2))	-0.484844	0.022358	-21.68535	0.0000
DLOG(INF)	-0.002235	0.001037	-2.155468	0.0837
DLOG(INF(-1))	-0.016016	0.001151	-13.92042	0.0000
DLOG(INF(-2))	-0.008220	0.000935	-8.793758	0.0003
CointEq(-1)*	-1.121148	0.035817	-31.30222	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي E-views 10.

9-4 الاختبارات التشخيصية

بعد تقدير المعادلة رقم (2) لابد من التأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل الإحصائية، حيث يعرض الجدول الآتي رقم (15) يُبين نتائج اختباري مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل وعدم ثبات تباين حد الخطأ:

جدول رقم (15): نتائج الاختبارات التشخيصية

المعادلة	الاختبار المستخدم	قيمة F المحسوبة	الإحتمالية
$Log(GDP_t) = f (Log(NIC_t), Log(PLI_t), Log(NLP_t), Log(TII_t), Log(INF_t))$	**اختبار الارتباط الذاتي**	F-statistics =2.715227	Prob. F (2,3) =0.2123
	اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ	F-statistics = 1.603547	Prob. F (21,5) =0.3165

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي E-views 10.

تنص الفرضية الصفرية لمشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء عند مستوى معنوية 5%، حيث أشارت النتائج في الجدول رقم (15) إلى خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، حيث أن احتمالية F المحسوبة أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كما تنص الفرضية الصفرية لمشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ إلى ثبات تباين حد الخطأ عند مستوى معنوية5%، حيث أشارت النتائج في الجدول رقم (15) إلى خلو نموذج الدراسة من مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ، حيث أن احتمالية F المحسوبة أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

1-9-4 اختبار كوزوم للإستقرارية

يتم استخدام اختباري كوزوم للإستقرارية CUSUM Test and CUSUM of Square Stability Test لاختبار سلوك السلسلة الزمنية فيما إذا كانت متغيرات النموذج تُظهر تغيراً هيكلياً

في سلوكها خلال فترة الدراسة، إذ يتم التأكد من أن منحنى الأخطاء يقع ضمن الحدود الحرجة لفترة الدراسة وبالتالي فإن ذلك يدل على عدم الحاجة لتقسيم الفترة الزمنية إلى فترات جزئية (Malawi, 2006). وأشارت النتائج في الشكل رقم (4-1) والشكل رقم (4-2) إلى عدم الحاجة إلى تجزئة الفترة الزمنية إلى فترات جزئية أقل، ويُمكن التعامل مع كامل الفترة الزمنية كفترة زمنية واحدة، حيث أن منحنى الأخطاء يقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم قبول رفض الفرضية الصفرية مما يدل على استقرار معلمات النموذج القياسي عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (3): نتائج اختبار كوزوم للإستقرارية CUSUM Test

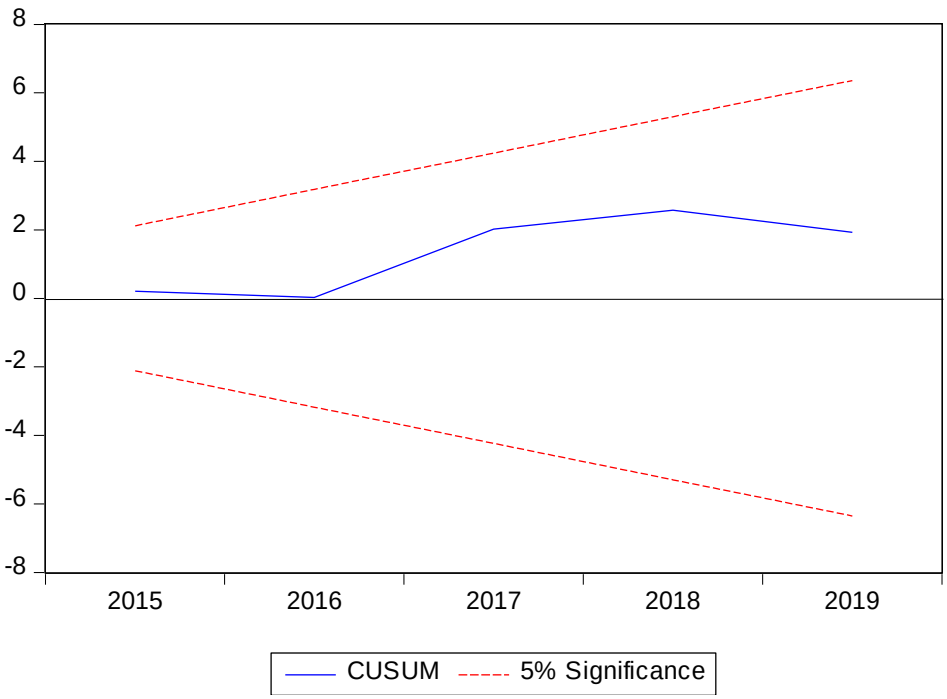

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي E-views 10.

الشكل رقم (4): نتائج اختبار كوزوم للإستقرارية CUSUM of Squares Test

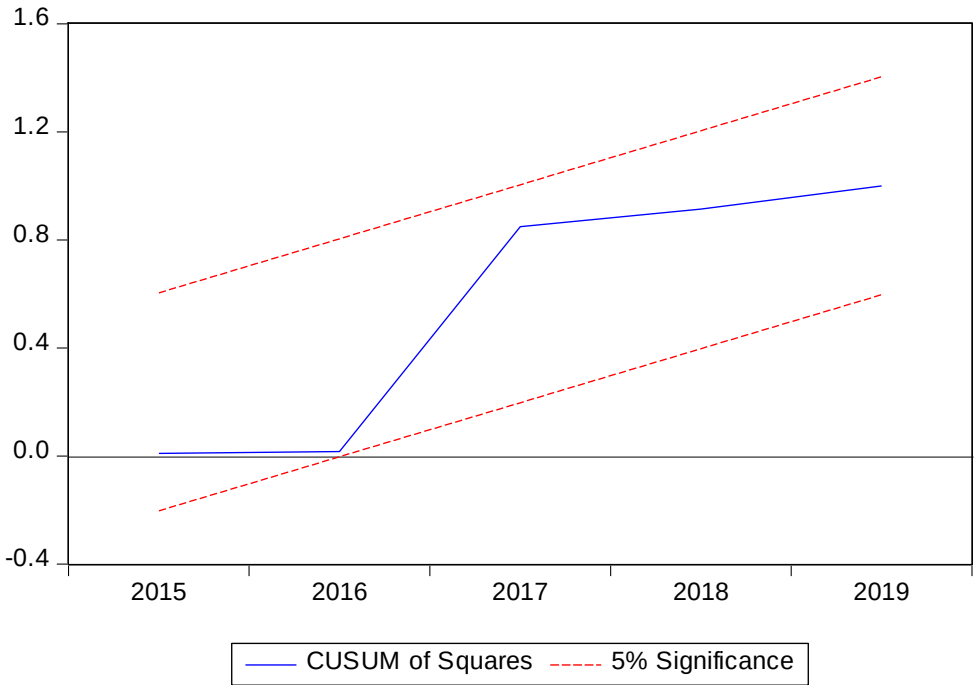

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي E-views 10.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5 النتائج

1. أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ومقبولة إحصائياً بين عدد شركات التأمين الأردنية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة عدد شركات التأمين الأردنية بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (0.587%) مع ثبات العوامل الاخرى.

2. أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية مقبولة إحصائياً بين أقساط التأمين على الحياة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى معنوية 10%، حيث أن زيادة أقساط التأمين على الحياة بمقدار (1%) يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (0.071%) مع ثبات العوامل الاخرى.

3. أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ومقبولة إحصائياً بين أقساط التأمينات العامة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة أقساط التأمينات العامة بمقدار (1%) يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (0.563%) مع ثبات العوامل الاخرى.

4.أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية مقبولة إحصائياً بين إجمالي استثمارات التأمين والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة إجمالي استثمارات التأمين بمقدار (1%) يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (0.308%) مع ثبات العوامل الاخرى.

5.أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ومقبولة إحصائياً بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة معدل التضخم بمقدار (1%) يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (0.026%) مع ثبات العوامل الاخرى.

2-5 التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. توصي الدراسة بضرورة تشجيع شركات التأمين الأردنية على عملية الدمج فيما بينها، وذلك لتكوين شركات قوية قادرة على تحقيق الميزة التنافسية محلياً وتحقيق الأرباح.

2. توصي الدراسة بضرورة تشجيع شركات التأمين الأردنية على زيادة حجم اقساط التأمينات العامة والتأمين على الحياة، وذلك لأن الزيادة في حجم الاقساط ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.

3. توصي الدراسة بضرورة تشجيع شركات التأمين الأردنية على الاستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية، وذلك مما ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.

4. توصي الدراسة بضرورة العمل على نشر الثقافة التأمينية من قبل شركات التأمين والعمل على زيادة الوعي التأميني، مما ينعكس إيجاباً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

المراجع والملاحق

المراجع العربية:

أبو السعود، أحمد (2009). **عقد التأمين بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلة شاملة**، الطبعة الأولى، مصر: دار الفكر الجامعي.

أبو بكر،عيد و السيفو، وليد (2008). **إدارة الخطر والتأمين**، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

أقاسم، نوال (2001). **دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر.

الاتحاد الأردني لشركات التأمين، (1971)، **سوق التأمين الأردني خلال أربعة عقود**، إحصائية تجميعية (1971_2017).

الاتحاد الأردني لشركات التأمين، (2018)، **تقرير اعمال التأمين في الأردن**.

الاتحاد الأردني لشركات التأمين، (2019)، **تقرير اعمال التأمين في الأردن**.

الاتحاد الأردني لشركات التأمين، (2020)، **الموقع الرسمي**

http://www.joif.org

البنك المركزي الأردني، **تقارير سنوية مختلفة**.

التميمي، سلام، ارشد فؤاد، عزمي(2004)، **الاستثمار بالأوراق المالية، تحليل وإدارة**، الطبعة الأولى، الأردن، دار الميسرة للنشر والطباعة.

الأشوح، زينب صالح(2018)، **الإقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الإقتصادية المعاصرة**، الطبعة الأولى، مصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر

الحكيم، عبدالهادي، (2010)، **عقد التأمين حيقيته ومشروعيته**، الطبعة الثانية، لبنان- بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

العامري، سعود جايد،(2009)، **محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، عمان، دار زهران للنشر.

العتابي، حسين عاشور والبياتي، زينب يونس (2014). **دور شركات التأمين في تخطيط وتنمية الاقتصاد العراقي بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية العامة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد1.

العطير، عبد القادر (2006). **التأمين البري في التشـــريع**، الطبعة الأولى، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

العنبكي، شهاب، (2007)، **التأمين الهندسي**، الطبعة الثانية، مصر_ الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

القانون المدني الأردني (1976). **المادة 920**.

الصاوي، عبدالحافظ (2012)، **توظيف أموال الزكاة في العالم الإسلامي: رؤية تنموية**، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

الطائي، جحيم والموسوي، سنان كاظم والبديري، حسين والعبادي، هاشم (2016)، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الهانسى، مختار وحمودة، إبراهيم (2001)، **مبادئ الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، الاسكندرية: الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع.

الهلسة، رأفت بسيم، (1984)، **اقتصاديات التأمين في الأردن**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية.

بالي، مصعب و صديقي، مسعود (2016). **مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 2016، العدد 2.

بدوي، علي محمود، (2009). **التأمين: دراســـة تطبيقية**، الطبعة الأولى، مصـــر: دار الفكر الجامعي.

ثنيان، سليمان إبراهيم (1993).**التأمين وأحكامه**، الطبعة الأولى، بيروت: دار العواصم المتحدة.

جعفر، عبد القادر، (2006). **نظام التأمين الإسلامي: محاولة لإبراز نظام الإسلام المتكامل في تأمين الأنفس والأموال من الأضرار : تشريعا، ووقايتا، ورعايتا، وتعويضا وعرض للتأمين الوضعي وبيان أحكامه**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.

جرادات، زياد محمد عبدالرحمن، (2003)، **محددات الطلب على التأمين في الأردن: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(1991-2001)**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

جمعة، هارون، (2014)، **التأمين على الحياة**، الطبعة الأولى، الأردن _ عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

دحدوح، نسيمة، (2014). **دور التأمين على الحياة في التنمية الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

ديوب، محمد معن وعبدالحي، عماد الدين واحمد، سامر محمد. (2009). **واقع قطاع التأمين في سورية ودوره في التنمية الإقتصادية والإجتماعية**. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 3، العدد3.

ريجدا، جورج، (2006). **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، ترجمة: محمد توفيق البلقيني، إبراهيم محمد مهدي، السعودية: دار المريخ للنشر.

زيدان، سلمان (2013). **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

سلام، موسى و أسامة، عزمي وشقيري، نوري (2007). **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

سليمة، طبايبية (2014). **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر.

سيد، سالم (2015). **التأمين المبادئ والاسس والنظريات**، الطبعة الأولى، الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

شاهد، إلياس و دفرور، عبد النعيم (2017). **مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني – دراسة تحليلية لمعدل الاختراق للفترة 1995 _2012**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10 ،العدد 1.

شكري، بهاء بهيج (2011). **إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الأردن: دار الثقافة للنشر.

طه، مصطفى، (1992)، **التأمين البحري الضمان البحري**، لبنان _ بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

عادل، عبد الحميد (1992). **مبادئ التأمين**، الطبعة الأولى، بيروت: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

عبدالرحمن، فايز، (2006)، **التأمين على الحياة**، الطبعة الأولى، مصر_ القاهرة: دار النهضة العربية

عبد الوهاب، صادق ابراهيم واحمد، احمد علي (2009). **دور التأمين في حماية الاقتصاد القومي في السودان خلال الفترة(1997-2006)**، رسالة ماجستير،السودان: الخرطوم- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-كلية الدراسات التجارية.

عريقات، حربي وعقل، سعيد ،(2010)، **التأمين وإدارة الخطر – النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الأردن _ عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

كامل، ميادة رشيد (2016). **الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق : دراسة ميدانية في شركتي التأمين الوطنية والعراقية للمدة 2011 – 2014**، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 29 .

محمود، يوسف و دريباتي، يسيرة و يوسف، علي (2014). **قطاع التأمين السوري وأثر دخول شركات تأمين خاصة على حجم الطلب التأميني**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 3.

ملحم، عمر مازن ذياب (2019). **العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي للفترة(2013-2017)**، رسالة ماجستير، الأردن: جامعة الشرق الأوسط – كلية الأعمال- قسم المحاسبة.

هلالي، محمد وشحادة، عبد الرزاق (2017). **محاسبة المؤسسات المالية: البنوك التجارية وشركات التأمين**، الطبعة الأولى، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

وزارة الصناعة والتجارة والتموين، **منشورات إدارة التأمين**، التقارير السنوية.

وزارة الصناعة والتجارة والتموين،(2020)، **إدارة التأمين.**

http://www.mit.gov.jo/AR/ListDetails/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA/26/2

يحيى، عبد الودود (1964). **التأمين على الحياة**، الطبعة الأولى،مصر: مكتبة القاهرة الحديثة.

المراجع الأجنبية:

Aug, J. B. (2007). **Financial Deeping and Economic Development in Malaysia.** Economic Papers, the Economic Society of Australia, 26 (3): 249 – 20.

Baranoff, etti G. (2004), **risk management and insurance**, (1st ed.). United States of American: Leyh Publishing

Gujarati, Damodar N. (2004). **Basic Econometrics**. Fourth Edition, McGraw Hill, Boston

Hoque, M. and Yusop, Z. (2012). **"Impact of trade liberalization on aggregate impact in Bangladesh: An ARDL Bounds test approach".** Journal of Asian Economic, Vol. (21), Issue.(1) pages: 37-52.

Hussein . M. A and Alam . Sh .(2019) . **The Role of Insurance Sector in the Development of the Economy of Oman**, Global Journal of Economics and Business , Vol. 6, No. 2, pp. 356- 364

Kwayu, A. D. (2019). **Analysis of the effects of insurance sector development on economic growth in Tanzania**. (Doctoral dissertation, University of Dar es Salaam).

Malawi, A. I. (2006). **"The Effects of Gross Fixed Capital Formulation and Money Supply on Economic Activity (A Time Series Analysis)".** Tishreen University Journal for Studies and Scinces Series. 28(3) P 243-256**.**

Oke, Michael Ojo. (2012**). Insurance Sector Development and Economic Growth in Nigeria.** African Journal of Business Management, Vol. 6(23), pp. 7016-7023.

Pant, S., and Bahadur, F. (2017). **Contribution of insurance in economic growth of Nepal.** Journal of Advanced Academic Research**,** 4(1), 99-110.

Pesaran, M. H. and Shin, Y. and Shin R. J. (2000). **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships.** Journal of Applied Econometrics, 16: 289-326.

Sibindi, A. B., and Godi, N.J.(2014).**Insurance sector development and economic growth: evidence from south Africa**, Journal of corporate ownership & control,11(4) , pp. 530-538

Umoren, N. J., and Joseph, E. M. (2016). **Relative contributions of the insurance industry to the growth of the Nigerian economy.** International Journal of Emerging Research in Management & Technology, 5(6):189-198.

الملاحق

الملحق رقم(1) المساهمة النسبية لقطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	نسبة مساهمة قطاع التأمين	السنة	نسبة مساهمة قطاع التأمين
1990	%1.5	2005	%2.5
1991	%1.5	2006	%2.6
1992	%1.5	2007	%2.4
1993	%1.6	2008	%2.3
1994	%1.5	2009	%2.2
1995	%1.7	2010	%2.1
1996	%1.8	2011	%2.1
1997	%1.8	2012	%2.1
1998	%1.8	2013	%2.1
1999	%1.7	2014	%2.1
2000	%1.7	2015	%2.1
2001	%1.9	2016	%2.1
2002	%2.2	2017	%2.09
2003	%2.3	2018	%2.02
2004	%2.4	2019	%1.94

المصدر: الاتحاد الأردني لشركات التأمين، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

الملحق رقم(2) البيانات المستخدمة في التحليل القياسي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	إجمالي استثمارات شركات التأمين	أقساط التأمينات العامة	أقساط التأمين على الحياة	عدد شركات التأمين	التضخم
1990	2463.700	61.737	35.245	5.605	18	16.209
1991	2632.600	64.698	38.444	6.458	18	8.211
1992	3128.900	72.754	45.265	8.441	18	3.955
1993	3334.400	78.882	50.849	11.402	18	3.304
1994	3690.400	104.132	53.033	13.275	18	3.524
1995	4019.200	103.805	66.215	15.298	18	2.353
1996	4142.600	107.070	71.599	18.125	26	6.501
1997	4451.200	124.856	69.940	20.266	26	3.038
1998	4720.200	143.000	85.114	14.470	27	3.079
1999	4864.900	149.700	84.623	15.203	27	0.598
2000	5153.600	146.700	87.895	16.284	27	0.674
2001	5470.000	150.576	103.037	17.400	26	1.768
2002	5849.400	168.970	128.348	18.526	26	1.835
2003	6301.300	213.957	151.894	19.635	26	2.341
2004	7195.000	263.591	169.900	21.524	26	2.645
2005	7963.600	410.150	196.942	22.906	26	3.682
2006	9362.800	410.300	233.583	25.154	26	6.257
2007	10805.100	457.089	262.297	29.180	28	4.744
2008	13971.200	470.540	297.155	35.686	28	13.971
2009	15044.500	484.551	330.275	34.878	28	-0.739
2010	16417.200	473.876	370.577	38.038	28	4.842
2011	17987.700	454.946	396.630	40.800	28	4.166
2012	19298.300	470.802	417.900	43.767	28	4.515
2013	20981.400	499.751	443.495	47.437	25	4.825
2014	22365.900	524.584	472.612	53.097	25	2.873
2015	23475.800	535.739	490.662	61.038	24	-0.852
2016	24188.100	543.453	512.354	70.583	24	-0.773
2017	25089.600	565.657	514.276	79.584	24	3.290
2018	26616.100	563.342	519.725	86.156	24	4.492
2019	27652.800	563.477	529.597	85.698	24	0.800

المصدر: الاتحاد الأردني لشركات التأمين، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.